PROVISIONAL

A/41/PV.37
20 October 1986

ARABIC

# الأمم المتحدة

# الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

## محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد شودري | (بنغلاديش) |
| ثم : | السيد التريكي | (الجماهيرية العربية الليبية) |
| | (نائب الرئيس) | |

- استعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة [٣٨] (تابع)

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة

(ب) مذكرة من الامين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64270/A ١٥١٨ش

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

استعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة (A/41/49)

(ب) مذكرة من الامين العام (A/41/663)

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في مستهل كلمتي أن أقدم عميق التعازي الى شعب السلفادور في الكارثة التي ألمت ببلده مؤخرا .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن ارتياح بلدي لاعادة تعيين السيد خافيير بيريز دي كوييار أمينا عاما للامم المتحدة . ونحن على ثقة من أنه سيواصل خدمة المنظمة الدولية بنفس الحكمة والعزيمة اللتين ميزتا قيادته لها طوال السنوات الخمس الماضية . واني أؤكد له كامل تعاون يوغوسلافيا معه في جهوده الرامية الى معالجة القضايا الهامة التي تواجهها هذه المنظمة .

بين يدينا تقرير شامل عن موضوع بالغ الاهمية هو دور الامم المتحدة في المستقبل . وهو يتضمن ، علاوة على التحليل التفصيلي لحالة المنظمة العالمية في الوقت الراهن ، توصيات لتحسين كفاءتها التشغيلية بوجه عام . والتقرير نتاج جهد عظيم بذله فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة التشغيل الاداري والمالي للامم المتحدة . وقد عمل الفريق تحت ضغط شديد ليقترح ، خلال فترة وجيزة ، التدابير الكفيلة بتحقيق الاصلاح الاداري والمالي الشامل في المنظمة العالمية .

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لاعضاء فريق الثمانية عشر ولرئيسة السفير توم فرالسن ممثل النرويج الدائم لجهودهم الدائبة لاسيما وأن الفريق أنشيء وبدأ العمل دون أن يسبق ذلك تبادل وجهات النظر المعتاد بين الدول الاعضاء الذي كان من شأنه أن يوفر المبادئ التوجيهية لاعماله .



Digitized by UNOG Library

وقد لا يكون التقرير وبعض التوصيات الواردة فيه مرضيا للجميع ولا يمكن أن يكون الامر كذلك لان التقرير وتوصياته نتاج حل توفيقي بين مواقف كل عضو من أعضاء الفريق على حدة ، وهي مواقف كانت في معظم الاحيان شديدة التباين . وقد سعى فريق الثمانية عشر الى إعداد دراسة استقصائية متوازنة لمشاكل التشغيل الاداري والمالي في الامم المتحدة والى اقتراح المسار الذي ينبغي أن يتخذ صوب حلها ومضمونة . ومن ثم ينبغي النظر في التقرير وتوصياته الـ ٧١ ككل ، حتى وإن كانت التوصيات غير متكافئة في مداها وصلاحيتها للتنفيذ ، فبعض تلك التوصيات يمكن تنفيذه على الفور بينما يتطلب البعض الاخر مزيدا من البحث .

ومن الاهمية بمكان أن يجرى تنفيذ الاصلاح الشامل على مدى السنوات الثلاث المقبلة ، إذ أنه من المقترح أن يرفع الامين العام ولجنة البرنامج والتنسيق الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا عن تنفيذ جميع التوصيات التي قد تقرها الجمعية .

لكن ما يستحق الاشادة هو ذلك القدر من الاتفاق الذي تسنى التوصل اليه ، رغم أن الفريق يتألف من خبراء من مناطق وبلدان مختلفة متفاوتة التقدم ؛ الامر الذي يتجلى بشكل خاص في تقييم أوجه القصور في تنظيم الامم المتحدة وأنشطتها في الوقت الراهن .

لقد شهدت الامم المتحدة على مدى السنوات الاربعين التي انقضت من عمرها ، تضخما مطردا في جدول أعمالها واكبة نمو متزايد في حجم الالية الحكومية الدولية وفي عدد المؤتمرات والاجتماعات التي تواتر انعقادها وطالت فتراته الامر الذي فاق في بعض الاحيان الاحتياجات الحقيقية . كما أن حجم الوثائق ازداد بحيث تجاوز الحد الذي يتيح دراستها والاستفادة منها على نحو بناء . وتبعا لذلك ، اتخمت الامانة العامة للامم المتحدة بالموظفين فارتفع عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية للمنظمة من ٥٤٦ ١ وظيفة عام ١٩٤٦ الى ما يربو على ٠٠٠ ١١ وظيفة عام ١٩٨٦ . وأصبح هيكل الامانة العامة بالغ التعقيد والتشتت مثقلا بالاعباء ، ومقسم الى أكثر مما ينبغي من ادارات ومكاتب وشعب .



Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، يجدر القول أن أوجه القصور لا تقلل بحال من شأن المنجزات الايجابية بالغة الاهمية التي حققتها الامم المتحدة على مدى السنوات الاحدى والاربعين الماضية في كثير من مجالات العلاقات الدولية . ويكفينا أنها استهلت عملية تحرير البلدان والشعوب واضطلعت بها ودعمت الحرية والاستقلال في العالم وأسهمت إسهاما عظيما في اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، فتطور أنشطة الامم المتحدة كان ضروريا ومفيدا ومجسدا لاحتياجات ومتطلبات العالم المعاصر .

أما السبب الذي أدى في بعض الاحيان الى عدم تناسب نموها مع توقعاتنا ، فيكمن في الافتقار الى الارادة السياسية لدى بعض البلدان لالتماس حلول جوهرية للمشاكل الدولية من خلال هذه المنظمة . وفي هذا المقام ، تحضرني المماطلة في تسوية الأزمات في بعض المناطق ومنها ، على سبيل المثال ، الجنوب الافريقي ، والشرق الاوسط ، وغيرهما ، والتسويف في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها ، حاليا ، بلدان كثيرة . ومن هنا كان النزوع الى انشاء هيئات حكومية دولية جديدة وزيادة حجم الوثائق وهلم جرا .

فقد أسهمت تلك الحالة في تعاظم بيروقراطية منظمتنا ، بحيث أصبح تمويل الامانة العامة يمثل ثلاثة أرباع الميزانية العادية للامم المتحدة . ومع ذلك فإن زيادة اعتمادات الميزانية لا تؤدي بالضرورة الى تحسين كفاءة أداء المنظمة .

هناك مجال وضرورة لادخال تحسين عام على عمل الامم المتحدة وأدائها . وتعد المقترحات والتوصيات بداية عملية تفوق في نطاقها وأهميتها حدود كفاءة التشغيل الاداري والمالي للمنظمة العالمية . ومن ثم لا يجوز النظر فيها وتنفيذها الا في سياق الحاجة الى تعزيز دور الامم المتحدة في العلاقات الدولية .

وفيما يتعلق بالهيكل الحكومي الدولي ، ينبغي في رأينا الاضطلاع بهذا العمل بأسلوب مناسب . وهناك من الاسباب ما يكفي لاجراء دراسة متأنية متعمقة ، يتعين أن تقوم بها هيئة حكومية دولية يفضل أن تكون احدى الهيئات القائمة بالفعل ، وتعينها الجمعية العامة . ويجب القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ، كيما يتسنى اتخاذ قرارات سليمة في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .



Digitized by UNOG Library

يعتمد عمل الامم المتحدة الى حد كبير على عمل الامانة العامة . وقد اتخذ الامين العام بالفعل سلسلة من التدابير تستهدف تعزيز كفاءة الامانة . ومن الضروري أن نواصل التقدم في ذلك الاتجاه بسرعة أكبر وتصميم أشد . وأن نقيّم ، في ذلك الصدد ، الآراء التي أعرب عنها الامين العام في مذكرته (A/41/663) تقييما ايجابيا .

ومما لا شك فيه ، أن اجراءات التخطيط والميزنة عنصر هام من عناصر الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة . إلا أن الانطباع السائد لدينا هو أن هذه القضايا قد أثارت قدرا من الريبة التي لها ما يبررها . ونحن نرى أنه لا ينبغي تقسيم عملية إعداد الميزانية البرنامجية تقسيما مصطنعا ، ولا اغراقها في حلقة من النوايا التقييدية ، بل ينبغي ، في سياق تلك العملية ، أن يقرر البرنامج بصورة أساسية حجم الميزانية ، مع مراعاة الاقتصاد في انفاق الموارد . ولذلك فإنه من المنطقي للغاية أن تكون سياسة الميزانية البرنامجية من اختصاص هيئة حكومية دولية . ويمكن للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن يعقدا ، عند الاقتضاء ، جلسات مشتركة يتناوب رئاستها رئيسا اللجنتين .

ولاجراءات التوصل الى اتفاق بشأن مضمون البرنامج وحجم الميزانية أهمية خاصة ، إذ ينبغي أن يكون اعتماد الميزانية البرنامجية نتيجة أوسع اتفاق ممكن . ولذا تقتضي مصلحة الجميع السعي لتحقيق توافق في الآراء في عملية اتخاذ القرارات . إلا أنه لا ينبغي لذلك أن يعوق الاجراءات ويتيح نقض قرارات ذات أهمية حيوية بالنسبة لانشطة الامم المتحدة المضمونية ، مما يؤدي الى تجميد أعمالها . ومن المفهوم تماما أنه ينبغي اتخاذ الاجراء المعهود ، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة والميثاق ، في الحالات التي تستنفد فيها جميع امكانيات تحقيق توافق في الآراء دون التوصل الى ذلك التوافق .

وينبغي للقيام بتلك العملية بنجاح أن يكون مفضيا الى أمم متحدة قوية قادرة على معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، المتصلة جميعها بتعزيز السلم والتعاون في عالم اليوم . بفعالية أكبر .



Digitized by UNOG Library

إن التغيرات موضوع نظرنا لا تستهدف ، ولا يجوز أن تستهدف ، خلق منظمة من نوع جديد أو ايجاد تعالق جديد بين القوى داخل الامم المتحدة ؛ بل ينبغي لها أن تسعى لتعزيز المنظمة القائمة بتعزيز ديمقراطية هياكلها وتنويع أنشطتها وتحقيق المساواة بين أعضائها . وينبغي تنفيذ التغيرات بحرص ، مع المراعاة الدائمة بأنه ينبغي لها أن تمكن المنظمة من التكيف وفقا للظروف الجديدة ليتسنى لها أن تخدم مصالح الجميع .

وتبعا لذلك فإن يوغوسلافيا مستعدة لمواصلة التعاون الوثيق مع جميع الدول الاعضاء بغية ازالة العراقيل والعمل على تحقيق أداء أفضل لمنظمتنا . لكن يوغوسلافيا ستعارض بشدة جميع المحاولات التي ترمي الى تغيير الطابع الديمقراطي للامم المتحدة وانجازاتها التي حققتها على مدى الاعوام الاحدى والاربعين الماضية . وسنفعل ذلك عن قناعة عميقة بأن عالم اليوم بحاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، الى أمم متحدة قوية تسهم بفعالية في حل مشاكل العالمي الملحة ، وأنه ينبغي لنا جميعا أن نركز على تحقيق هذه الاهداف .

السيد ماكدويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بتحديد أربعة مبادئ أساسية توجه وفد بلدي في دراسة النهج الذي ستنتهجه المنظمة في عملية الاصلاح وكيف يمكنها تحقيق ذلك .

المبدأ الاول ، أننا نؤيد الامم المتحدة . ونريد تقويتها لا إضعافها . وكما قال رئيس الوزراء ديفيد لانغ هنا في تشرين الاول/اكتوبر الماضي :

"تؤمن نيوزيلندا بهذه المنظمة ونحن ملتزمون بها وسوف نقف الى جانبها".

(A/40/PV.48 ، ص ٥٦)

والمبدأ الثاني هو أن الالتزام بالميثاق لا يمكن أن يكون جزئيا أو انتقائيا . ونحن نقول لجميع الذين يمتنعون عن دفع أنصبتهم ، ولكن بصورة خاصة للعضوين الاقوى ، بأنهم يتصرفون بالمخالفة الصريحة لالتزاماتهم بموجب الميثاق .

والمبدأ الثالث ، هو أننا ، كبلد صغير أبدى منذ البداية تحفظات جدية بشأن التصويت المرجح المؤسسي ، الذي يتمثل في حق الاعضاء الدائمين في مجلس الامن



Digitized by UNOG Library

باستخدام حق النقض ، لا نستطيع أن نؤيد أي تقليص لصلاحيات الجمعية العامة ، بوصفها الهيئة الرئيسية التي تتخذ في النهاية القرارات الرئيسية بشأن ادارة المنظمة وتمويلها .

والمبدأ الرئيسي الرابع ، هو أنه لا يمكننا ، نحن أعضاء الامم المتحدة ، أن نواصل ادارة منظمتنا على النحو العشوائي غير المنظم ، كما ظللنا نفعل في الماضي . فذلك ليس في صالح أي منا . وكما قال رئيس وفد نيوزيلندا في المناقشة العامة :

"ينبغي أن نبدأ في ادارة هذه المنظمة الهامة كأي منشأة محترمة من منشآت الاعمال - لصالح أصحاب الانصبة وأقصد الدول الاعضاء" . (A/41/PV.13 ، ص ٦٦ - ٦٧)

إن ذلك يعني ، في نظرنا ، وضع نظام يضمن منح جهاز واحد في الامم المتحدة ، في مرحلة مبكرة من مراحل عملية وضع الميزانية ، ولاية واضحة ليقوم بعمل واحد أساسي جدا - هو التوفيق بين الموارد المتاحة فعلا وبين أولوياتنا ، وأن ينظر في الميزانية والبرنامج معا . ونحن لا نتمسك بآراء متصلبة بشأن الجهاز الذي سيؤدي ذلك العمل ، طالما أنه هيئة ممثلة ، تشارك في عضويتها دول أعضاء صغيرة ومتوسطة الحجم . ويترتب على مبدأنا الثالث اخضاع ما تتوصل اليه أية هيئة ممثلة كهذه ، بصورة مستمرة ، للموافقة الجماعية أو موافقة الجمعية العامة .

ومن الصحيح - كما لاحظ آخرون في اليومين الماضيين - أننا ، نحن البلدان الصغرى ، سنكون أكثر خسارة اذا اخفقنا في التوصل الى اتفاق هنا . ويجب أن نعمل معا لايجاد طريقة منظمة للمضي قدما .

لقد أوضح وفد بلدي في الدورة الاربعين المستأنفة في نيسان/ابريل أننا نرى شوائب في المنظمة وفيما يخص موظفيها وادارتها . وقد يبدو ذلك التقييم أقل مما يجب لمن يقرأ تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى ، وهو تقرير شجاع وابداعي ، لا يشكك في وجود الازمة ، ففيه تقييم قاس ، لكنه منصف ، لعدم كفاية النظام وتشوهاته واسرافه ، وليس فيه تهرب من مواجهة المسائل المثارة ، بل فيه توصيات ذات صلة ،



Digitized by UNOG Library

وسليمة للغاية في معظم الاحيان ، للاصلاح أو المراجعة . وبوسعنا أن نؤيد ذلك الجزء - الذي يمثل ٩٥ في المائة من التقرير - الذي تسنى التوصل الى توافق للآراء بشأنه .

اننا نعتقد ، شأننا شأن ممثل يوغوسلافيا ، أن الاسلوب الذي انتهجه الفريق في صنع القرارات كان هاما . فتوافق الآراء هو اسلوب صنع القرار الذي اعتدناه في جنوب المحيط الهادئ . والسمة الملحوظة في محفل جنوبي المحيط الهادئ خلال الاعوام الستة عشر من وجوده هي أننا لم نضطر حتى الآن الى اللجوء الى الاقتراع ولو على موضوع واحد . فنحن نحترم قوة توافق الآراء ، ونولي العملية التي ينطوي عليها والثقة التي يولدها والنتائج التي يحققها قيمة كبيرة . فهو يحقق تقدما فعليا لانه ينطوي على السعي الى موافقة على الحلول التي يتفق عليها يكتب لها الدوام .

والذي يجب أن نعترف به أن توافق الآراء هو الذي أنتج تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى . فقد اتفق أعضاء الفريق فيما بينهم اتفاقا تاما تقريبا بشأن الفصول من الثاني الى الخامس .



Digitized by UNOG Library

ومن التوصيات القيّمة في تلك الفصول ، أود أن أشير ، كما فعل ممثل الاردن هذا الصباح ، الى التوصية المتعلقة بالالتزام بتحسين التنسيق بين أنشطة الامم المتحدة ، لاسيما ، التوصية ١١ المتصلة بدور برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقديم المساعدة التقنية . فهذا أمر يهم البلدان الصغرى جميعا بما فيها بعض بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ التي تتعامل مع وكالات الامم المتحدة . فكيف نتصور أنه يتسنى لمكتب تخطيط يعمل به فرد أو فردان التعامل مع مجموعة متعددة من الوكالات التي تتنافس فيما بينها تنافسا جليا في نطاق أسرة الامم المتحدة ؟ ان الامر يتطلب تنسيقا أفضل وتحديدا أوضح للقيادة وهو ليس موجودا في المرحلة الراهنة .

على أن الدول الاعضاء ، ومن بينها نيوزيلندا ، لا تعفى من اللوم فيما يتعلق بالمشاركة في إحداث هذه الحالة لان الكثرة منها جنحت الى قول أشياء مختلفة في مختلف المحافل . لكننا نؤيد بغير تحفظ برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفه المصدر الاساسي للمساعدة التقنية للامم المتحدة ودور الممثلين المقيمين للبرنامج بوصفهم منسقين ومتحدثين باسم منظومة الامم المتحدة في الميدان . ويمكننا أن نرى جدوى العمل على أن تجد مجموعة التوصيات الواردة في التقرير بشأن التنسيق طريقها الى التنفيذ بغير مزيد من التأخير ، مع التأكيد على أولية برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقديم المساعدة التقنية .

وليس هذا إلا مثلا واحدا من أمثلة تأييدنا القوي للفصول من الثاني الى الخامس من التقرير .

وفيما يتعلق بالفصل السادس ، عالج بعض المتكلمين الاختلافات بين أعضاء الفريق بشأن الحلول اللازمة لمشكلة افتقار الاعضاء حاليا للتحكم في عملية الميزنة . ونحن نفضل التأكيد على الموقف المشترك والعمل انطلاقا من هذه النقطة . ولقد وجد مثل الموقف المشترك ، فالفريق الرفيع المستوى اتفق على تصحيح السلبيات التي رآها :

"يجب وضع اجراء يتيح للدول الاعضاء أن تمارس - منذ بداية عملية الميزنة والتخطيط ، وكذلك طوال العملية بأكملها - القيادة الحكومية الدولية الضرورية ، ولاسيما بالنسبة لتحديد الاولويات..." . (A/41/49 ، الفقرة ٦٨)



Digitized by UNOG Library

وحكومتي تؤيد تاييدا كاملا هذا التوافق في الآراء لانه يشكل المنطلق الذي ينبغي أن نبني عليه النظام الاكثر فعالية الذي نسعى اليه .

ونحن نرى أن الامر يتطلب هيئة موحدة للنظر في البرنامج والميزانية ، وهذه الهيئة لابد أن يتاح لها طرح توصيات على الجمعية العامة بشأن الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية فيما يتعلق بالاولويات بين البرامج وباعادة توزيع الاموال من المجالات ذات الاولوية الادنى الى المجالات ذات الاولوية الاعلى . ونلاحظ أن الخيار بين (أ) و (ب) في الفصل السادس يتفقان على ضرورة تحديد مستوى الموارد اللازمة للميزانية ، وتوفير مصدر محدود للاموال لمواجهة الطوارئ . ونحن نؤيد ذلك المبدأ ، ونعتبر أن مستوى الـ ٣ في المائة الوارد في الخيار (أ) يبدو ملائما وان كنا لسنا عديمي المرونة فيما يتعلق بهذا الرقم . وشاغلنا هنا يتمثل في أن علينا العمل في اطار مستويات الميزانية التي سبق أن تقررت من جانب الجمعية العامة ، وأنه بجانب تحديد أموال مواجهة الطوارئ ، ينبغي الاخذ بالمقترحات الخاصة بالنفقات الاضافية ، على نحو ما ينص عليه الخياران (أ) و (ب) ، باعادة ترتيب الاولويات . والا فانها لابد أن تؤجل .

وعند النظر في هذه التوصيات ، يؤكد وفدي من جديد الاهمية التي يعلقها الاعضاء ككل على اتاحة الفرصة الكاملة لهم لتحديد اتجاه المنظمة وبرامجها . ويبدو أن هناك قلقا يساور البعض خشية أن يؤدي اصلاح عملية الميزنة والبرمجة الى تقويض دور الجمعية . ونحن لا نعتقد أن ذلك سيحدث ، وعلينا أن نكفل الا يحدث أبدا .

أما الامين العام ، بوصفه الموظف الاداري الرئيسي للمنظمة ، فانه جدير بدعمنا الكامل في قيامه بمسؤولياته القيادية . وقد لاحظ الفريق الرفيع المستوى مع التقدير جهوده الرامية الى تحسين كفاءة الامانة العامة وأوصى بأن يمارس الامين العام صلاحيات قيادية أوسع فيما يتعلق بمسائل الموظفين واختيار الموظفين . وهناك توصيات أخرى عديدة تتوخى اجراءات يتخذها من جانبه ، ونحن نشعر بالارتياح لان الامين العام في مذكرته (A/41/633) يؤكد على أن تقرير الفريق الرفيع المستوى يشكل مساهمة حيوية في السعي نحو تحقيق قابلية الامم المتحدة للبقاء . في المدى الطويل كما يعبر



Digitized by UNOG Library

أيضا عن قناعته بأن التحسينات في الادارة وفي الاداء المالي لابد من القيام بهـا بقوة . كما نلاحظ أنه في ظل التوجيه الخاص من جانب الامين العام ، سيتاح للامانة العامة الشروع في تنفيذ عملية الاصلاح بمجرد ان تعرف مقررات الجمعية العامة في هذا الشأن . وذلك أمر يدعو للطمانينة .

والواقع أن هناك عددا من التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى منها مثلا تلك المتعلقة بالموظفين ، وهي تدعو لتدابير اضافية يجري اتخاذها وفق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وحيثما توافرت الصلاحية للجمعية ، سيسعدنا أن يتخذ الامين العام زمام المبادأة وبالمثل ، فاننا ، كما نقدر الحاجة لاجراء تغيير منتظم ، لا نرغب أن نرى تاخيرا لا مبرر له في تنفيذ ما توصل اليه الفريق من توصيات نتيجة للمزيد من عمليات الاستعراض الداخلية ، طالما أن الجمعية العامة ستتوصل الى مقرراتها .

واختتم بأن أعرض لوجهين من هذا البند الذي تناولته المناقشة .

الاول هو أين ، وفي أي محفل للامم المتحدة ، يتعين علينا أن نناقش القضية ونحن ، كمعظم الآخرين ، يهمنا التوصل الى اتفاق أكثر من مجرد التباحث في المحفل الذي يجري النقاش فيه أو القاعة التي نجلس فيها . فمعظم المواضيع التي تطرقت اليها سياسية في طبيعتها ومعظم الوفود أكدت على أن القضية سياسية وهذا يشير الى أن الموضوع يتطلب تسوية نتوصل اليها ، بالقدر الاكبر ، في الجلسات العامة للجمعية بوصفها الهيئة السياسية الاساسية . الا أننا ليست لدينا مشكلة بشأن احالة الموضوع الى اللجنة الخامسة وما من شك في انها سوف تباشر مناقشتها التقنية والموضوعية بطريقة بناءة .

وسوف يتطلب ايجاد الصيغة الصحيحة بلا شك مزيدا من المناقشة . فلدينا شعور بأن احراز التقدم في هذا الصدد مازال يتطلب مناقشة مكثفة في جو غير رسمي ، ربما في اطار تجمعات تمثيلية أصغر . ويبدو لنا ملائما بل ومطابقا للسوابق أن تتصدر رئاسة هذه الجمعية عملية ضمان الا تعوق مسائل الولاية والاجراءات الدعوة الى عقد هذه التجمعات غير الرسمية للممثلين .



Digitized by UNOG Library

والشاغل الثاني يتعلق بالتشكك الذي أشير اليه في أن الهدف الاجمالي من الاصلاح هو تقويض أعمال هذه المنظمة في مجالات سياسية رئيسية بعينها . وكل ما نقوله في هذا الصدد هو أن ليس هناك جدول أعمال مستتر . ولسوف نعارض بقوة اذا ما كان ذلك هو القصد الحقيقي . ان ما يشغلنا هو الشروع في عملية من شأنها أن تضمن أن نخلص الى وجود منظمة أفضل ادارة وأعلى كفاءة تحوز قبولا أكثر ومصداقية أوسع في انحاء العالم ومن ثم تثبت أنها أداة فعالة لتحقيق الاهداف السياسية لاعضائها .

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بداية ، أن ينضم وفدي الى جميع المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن تعاطفهم العميق وتعازيهم القلبية لحكومة وشعب السلفادور فيما يتعلق بالكارثة التي حلت ببلادهم . وان أملي المخلص أن يستجيب المجتمع الدولي بصورة سخية الى نداء المساعدة في هذا الشأن .

وأشارك المتكلمين السابقين في توجيه شكري الى الامين العام لقبوله النداء الاجماعي من جانب الدول الاعضاء بأن يعود للخدمة بوصفه المسؤول التنفيذي الاول عن الامم المتحدة لخمس سنوات جديدة ، وأتمنى له موفور الصحة والنجاح في تنفيذه ولايته الصعبة الموكلة اليه بموجب الميثاق .



Digitized by UNOG Library

لقد أشار رئيس فريق الثمانية عشر في بيانه التمهيدي الى عدم ارتياح بعض الدول الاعضاء الى بعض المسائل التي تناولها التقرير المعروض الآن على الجمعية العامة . ولا يندهش وفدي لوجود عدم الارتياح هذا . فهو يتعلق بالظروف التي أدت الى تشكيل الفريق ، والطريقة التي نظر بها بعض أعضاء الفريق الى الولاية الواردة في القرار الذي أنشئ الفريق بمقتضاه ، كما يتعلق بالتطورات التي أعقبت نشر التقرير . لقد كانت الولاية الاساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ هي أنه يمكن ، باجراء دراسة وافية لاسلوب ادارة الامم المتحدة ، التوصل الى توصيات من شأنها أن تحسن الاداء الاداري والمالي للمنظمة . ويتعاطف وفدي تعاطفا عميقا مع فريق الثمانية عشر للولاية الصعبة التي انيطت به والقيود الزمنية التي أعد في اطارها التقرير . ولكن حتى مع أخذ كل ذلك في الاعتبار ، من الصعب رؤية الصلة بين كثير من التوصيات التي وردت في التقرير وبين تحقيق الفعالية الادارية والمالية المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ . ويجوز لاي امرئ يعرف شيئا عن منظمتنا أن يتساءل تساؤلا له ما يسوغه ، عن سبب عدم تفرقة البيانات والتوصيات الواردة في تقرير فريق الـ ١٨ تفرقة واضحة بين المشاكل المتعلقة بالسياسات أو بالادارة أو بالهيكل التنظيمي أو بالاجراءات . فلو كانت تلك التفرقة قد أجريت ، لامكن تقليل الخلط والغموض والابهام التي اتسمت بها عدة توصيات ، ولامكن - بذلك - تجنب الادلاء ببيانات غير دقيقة .

لقد قلت في كلمتي في المناقشة العامة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أنه نظرا لاتسام معظم التوصيات الواردة في تقرير الفريق بعدم التحدد ، ينبغي اتاحة وقت كاف للبحث المستفيض للتقرير في الجلسات العامة وفي اللجنة الخامسة حتى تعرف الدول الاعضاء على وجه الدقة . لدى موافقتها على أي من التوصيات ، ما الذي توافق عليه بالتحديد .

ولا يعتقد وفدي أن زيادة التأكيد على هذه المسألة تكون من قبيل المبالغة . فمن المحير للغاية أن نستمع الى بيانات عن قبول التقرير برمته ككل لا يتجزأ ، كما لو كان الامر يتعلق بوحدة مترابطة ، أو الى مقترحات تستهدف توصيات ستكون عرضة فيما بعد لتأويلات متباينة . لذا لا ينبغي لاحد أن يندهش اذ ما شعرت الوفود بعدم الارتياح



Digitized by UNOG Library

إزاء وسائل كسب الوقت كغرض اتخاذ قرار سريع بشأن التقرير عن طريق اختزال المناقشة في الجلسات العامة أو في اللجنة الخامسة .

واني أعتقد أن أفضل خدمة يمكن للبيانات العامة ، التي يدلى بها في الجلسات العامة ، أن تقدمها هي التعليق على أكبر قدر ممكن من التوصيات ، بحيث اذا لم يجر تغيير نص أي توصية محددة قبل موافقة الجمعية العامة عليها ، جرى تنفيذ تلك التوصية ، فيما بعد ، مع مراعاة الآراء التي أبديت بشأنها مراعاة تامة . وبناء على ذلك ، سأعرب بايجاز عن آراء وفدي بشأن بعض التوصيات الواردة في تقرير فريق الثمانية عشر .

تسبب التوصية ١ بشأن لجنة المؤتمرات صعوبات كبيرة لوفدي . فهذه التوصية تمزج وتخلط ، فيما يتعلق بشؤون المؤتمرات ، بين أدوار الأمانة العامة وهيئات وأجهزة دولية حكومية أو غير حكومية أخرى ، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، واللجنة الخامسة . ويؤيد وفدي تماما الهدف العام الذي تسعى الجمعية العامة الى تحقيقه منذ سنوات عديدة والمتمثل في الاقلال من عدد الاجتماعات والمؤتمرات وحجم الوثائق . وبالفعل ، يعد الافراط في عقد الاجتماعات وحجم الوثائق أكثر ضررا للوفود الصغيرة كوفد تنزانيا . لكني أعتقد أن هدف الحد من حجم الوثائق وعدد الاجتماعات ينبغي تحقيقه باتباع اجراءات يتفق عليها . لقد اتخذت الجمعية العامة عددا من التوصيات تتصل بدور لجنة المؤتمرات . ولذا فان وفدي لا يرى مبررا لاعطاء تلك اللجنة الصلاحيات الهائلة الواردة في التوصية ١ ، وخاصة في الفقرتين (د) و (هـ ) . ولا يوافق وفد تنزانيا على أن تقوم اللجنة من جانبها باعادة وضع برامج اجتماعات سبق أن أقرتها هيئات حكومية دولية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما لا يقر المفهوم القائل بأن تحدد الجمعية العامة الموارد المخصصة للمؤتمرات وحدها الأقصى دون النظر الى هذه الموارد في سياق برنامج عمل المنظمة وميزانيتها الشاملين .

وتتناول التوصيات من ٢ الى ٧ مجالات يجري في بعضها بالفعل ادخال تغييرات ، كالاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد كل سنتين . وبالتالي ، فانها لا تسبب لوفدي



Digitized by UNOG Library

صعوبات جمة كتلك التي تسببها التوصية ١ ، بالرغم من أنه لا يقبل كل توصية منها . غير أننا نلاحظ أن التوصية ٣ (هـ ) غير واقعية وغير عملية ؛ والتوصية ٣ (و) يصعب تنفيذها ؛ والتوصية ٤ تعد تفسيرا تقييديا لقرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ . ولن يقبل وفدي التوصية ٥ اذا كان الغرض منها الغاء مشاريع سبق أن أقرتها الجمعية العامة .

وينبغي للتوصيات من ٨ الى ١٣ بشأن التنسيق والدراسة المقارنة للاجهزة الحكومية الدولية وأدائها لوظائفها ، أن تدرس وتنفذ بالارتباط مع التوصيات المتعلقة بهيكل الامانة العامة . ويثق وفد تنزانيا في أنه لو أجريت الدراسة التي تطالب بها التوصية ٨ ، فان نتيجتها لن تكون خفض قدرة الامم المتحدة أو تضييق نطاق عملها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ان كل كيان حكومي دولي في الامم المتحدة قد انشئ ليحقق غرضا محددا ، ولذا ينبغي أولا ، قبل البت في الغائه أو دمجه أو اعادة تنظيمه ، التأكد من استمرار صلاحية الولاية المسندة اليه . كما يعتقد وفدي أن الدراسة ينبغي أن تتناول هياكل سياسية وحكومية دولية أخرى . ولا يوافق وفدي على الفقرتين الفرعيتين (٣) (ب) و (٣) (د) من التوصية ٨ كمعيارين للدراسة لعدم واقعيتهما وصعوبة تنفيذهما . تتناول التوصيات من ٩ الى ١٣ بشأن التنسيق مسائل تتعلق بمنظومة الامم المتحدة . وقد يكون من المفيد أن تطلب الجمعية العامة الى الامين العام ، بوصفه رئيس لجنة التنسيق الادارية ، أن يدلي بآرائه بشأن امكانية تنفيذ هذه التوصيات . ونعتبر أن التوصية ١٣ غير ضرورية ويمكن الاستغناء عنها تماما . ففي المقام الاول ، تعتبر مسألة تحقيق الانسجام بين ميزانيات المؤسسات التابعة لمنظومة الامم المتحدة نشاطا مستمرا يضطلع به تحت رعاية لجنة التنسيق الادارية ؛ وقد اضطلع بهذا العمل على مدى سنوات طويلة . كما تتناول اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية هذه المسألة في سياق تقريرها عن التنسيق الاداري والمالي بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينم ادراج المؤسسات التابعة للامم المتحدة في التوصية ١٣ عن افتقار



Digitized by UNOG Library

للتقدير الكامل للاغراض المتوخاة من الشكل الموحد لوثيقة الميزانية البرنامجية . فعلى سبيل المثال ، قد لا تسمح الاغراض التي تسعى الوثيقة البرنامجية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الى تحقيقها بأن تعد تلك الوثيقة في شكل مماثل لوثيقة مقدمة الى اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين وهلم جرا .

وفيما يتعلق بالتوصيات من ١٤ الى ٤٠ بشأن هيكل الامانة العامة ، أود أن أدلي ببعض ملاحظات عامة . في المقام الاول ، أود أن أوضح أن هيكل الامانة العامة يعبّر عن تاريخ المنظمة وعن هيكل برنامج العمل المسند الى الهيئات الحكومية الدولية لادارته واتخاذ قرارات بشأنه . لذا ، فانه من الضروري أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لدى تنفيذ كثير من توصيات فريق الثمانية عشر .



Digitized by UNOG Library

ولهذا ، أومن بقوة ، أن الاقتراحات الرامية إلى الغاء أو إعادة هيكلة أو إدماج أو تعزيز الادارات والمراكز والمكاتب ينبغي أن تعرض على الجمعية العامة قبل تنفيذها ، لا سيما وأن الدول الاعضاء قد تود أن تعرف كيف ستؤثر توصيات الفريق على الانشطة التي تقوم بها الامانة . ومما يهم الدول الاعضاء أيضا التأكد من أن توصيات الفريق لن تضر بحال من الاحوال بنطاق وقدرة الامم المتحدة على تنفيذ برامج العمل المتفق عليها . ويود وفد بلادي أن يؤكد التوصيات التي تمس الدور الذي تقوم به بعض الهيئات المستقلة كبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الاغذية العالمي ، وغيرها من الهيئات ، ينبغي أن تنفذ بمنتهى الحذر . وينبغي ألا نشيع الاضطراب في عمل هذه المنظمات تحت ستار الإصلاح ، لذلك ينبغي إجراء مشاورات شاملة مع الرؤساء التنفيذيين ومجالس إدارات هذه البرامج ، لا حول التوصيات المتعلقة بهيكل الامانة فحسب ، بل وحول الدراسة المطلوبة في التوصية رقم ٨ .

واسمحوا لي الان أن أتقدم ببعض التعليقات المحددة . لا أرى سببا لكون التوصيات ١٤ و ١٦ و ٣٥ و ٣٧ وغيرها كالتوصيتين ١٧ و ١٨ إلخ قد عرضت بشكل منفصل . ويلاحظ وفد بلادي أن الامثلة على الازدواج التي طرحت قليلة وأنه لم يرد ذكر للاسس التي انبنت عليها الاقتراحات الداعية إلى ترشيد أو دمج أو إلغاء أي مكتب أو إدارة . أما الاقتراحات الداعية إلى تخفيض عدد الموظفين والواردة في التوصية ١٥ فتعسفية لان النسب المئوية المعطاة لم تستخلص من أي بحث متعمق لبرنامج عمل الامم المتحدة . وينبغي أن تستبدل عبارة "تقييد البرامج والخدمات" في الفقرة ١٩ بعبارة "تخفيض البرامج والخدمات" . والتوصية ٢٠ غامضة إلى حد يجعلها عديمة المعنى . وفيما يتعلق بالتوصية ٢٤ ، يرى وفد بلادي أن الامم المتحدة ينبغي أن تبقي على وظيفة تنسيق الإغاثة في حالات الكوارث لان برنامج الامم المتحدة الانمائي ليس هو المكتب المناسب للقيام بهذه الوظيفة . والتوصية ٢٥ (٤) ليست عملية . والتوصية ٣٣ مبهمة للغاية بحيث فقدت فائدتها . والتوصية ٣٥ لا لزوم لها ، لان التخفيض قد حدث بالفعل وليس من



Digitized by UNOG Library

الواضح إلى أي سنتين تشير نسبة الثلاثين في المائة . وختاما أعتقد ، بالنسبة للتوصية ٣٦ ، أن كل حالة ينبغي أن تعالج حسب ظروفها وأرى أن تتجاهل الجمعية العامة التوصيتين ٣٩ و ٤٠ وتترك للأمين العام أن يقرر هذه الأمور بما يراه مناسبا .

وليس لدي ما أقوله عن الفصل الرابع سوى القليل ، فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بالموظفين ، باستثناء أنني أؤيد ما رآه الأمين العام من أن الأزمة المالية لا ينبغي أن تحل على حساب استحقاقات الموظفين في الأمم المتحدة . ومن الضروري ، في السعي إلى إيجاد تدابير للاصلاح ، أن نأخذ في الاعتبار أن منظمة كالأمم المتحدة لا يمكن أن تضطلع اضطلاعا كاملا بولايتها ما لم يكن العاملون بها مؤهلين يحصلون على مرتبات مجزية . وفي هذا الصدد ، يعتقد وفد بلادي أن دور لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية ينبغي أن يحترم تماما . ولهذا أرى أن تحال بعض الاقتراحات الواردة في الفصل الرابع كالتوصية ٦١ إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية .

وفيما يتعلق بالفصل الخامس عجب وفدي وإن كان لم يندهش للافضلية التي منحها فريق الثمانية عشر لوحدة التفتيش المشتركة . ولا يوافق وفد بلادي على ما جاء في هذا الفصل من أن التقييم في منظومة الأمم المتحدة مرادف للتقييم في وحدة التفتيش المشتركة . فهما ليسا مترادفين . فآليات وإجراءات التقييم والرصد والتفتيش موجودة بالفعل . وينص النظام الداخلي لوحدة التفتيش المشتركة في المادة ٥ الفقرة ٢ ، على أن يقدم المفتشون "رأيا مستقلا من خلال التفتيش والتقييم الذي يستهدف تحسين الادارة والأساليب" . وجاء في المادة ٥ الفقرة ٤ من النظام الداخلي أن الوحدة يطلب منها مساعدة الهيئات الحكومية الدولية في القيام بتقييم البرامج والانشطة من الخارج . ولا يؤيد وفد بلادي ، في ضوء هذا النص ، التوصية ٦٣ التي تسعى لإعطاء وحدة التفتيش المشتركة مزيدا من السلطات للتقييم من الخارج بالمخالفة للمادة ٥ من نظام الوحدة . والتوصيتان ٦٤ و ٦٥ يغطيهما بالفعل النظام الداخلي لوحدة التفتيش المشتركة . ويمكن أن تخل التوصية ٦٥ باستقلالية وحدة التفتيش المشتركة . وقد يترتب على توسيع نطاق المراجعة المقترح في التوصية زيادة في النفقات مع الخلوص إلى



Digitized by UNOG Library

نتائج مشكوك فيها . ونحن لا نوافق على اشتراك وحدة التفتيش المشتركة في تنسيق ورصد بعض توصيات الفريق كما تقترح التوصية ٧٠ . وهناك شك فيما إذا كان هذا الدور مناسبا لوحدة يعمل مفتشوها بطريقة فردية لا جماعية .

وأنتقل الآن إلى الفصل الخامس ، الذي يعالج إجراءات التخطيط والبرمجة والميزنة . أولا ، لم يتضمن الفصل السادس من تقرير فريق الثمانية عشر أية توصيات في هذا الشأن ، وبناء عليه يظل الموضوع مفتوحا لأي اقتراح قد يود وفد أو مجموعة من الوفود التقدم به . ومن المسلم به أن هذا الموضوع من أهم الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة في الدورة الحالية . وينبغي أن تبحث المسائل المشارة في الفصل السادس في إطار عملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة والمبدأ الأساسي الخاص بالمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء بمقتضى الميثاق ، وصلاحيات الأمين العام بوصفه المسؤول الاداري الأول في المنظمة وفي إطار التقييم الكامل للعلاقة القائمة بين الهيئات الدولية ، ولا سيما فيما يتعلق بصياغة البرامج وترتيب الأولويات وإقرار برامج العمل .

وفي ضوء الاختلاف حول التخطيط والميزنة في الأمم المتحدة والمناقشات المستفيضة داخل فريق الثمانية عشر ، اسمحوا لي بلحظة تأمل ، فأنا أعتقد بإخلاص أن الخلاف ليس حول حجم الميزانية ، وإلا فكيف يفسر المرء التناقض الواضح بين تدهور ميزانية الأمم المتحدة وتزايد مستوى التنديد الموجه للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ؟ ومن المخيب للآمال جدا أن نسمع بيانات مسهبة وتصريحات عن أن بعض الدول الأعضاء تدفع دون أن تمثل وأن الأغلبية مستبدة وتمارس الطغيان ضد الأقلية وأن هناك مجموعة كاملة من الدول الأعضاء ليس لها أي نفوذ على شؤون المنظمة وأن إجراءات التخطيط والميزنة غير صالحة ، أو كما قال تقرير الفريق :

"والإجراء الحالي المستخدم في إعداد الخطة المتوسطة الأجل لا يتيح الفرصة للدول الأعضاء لكي تدرس على نحو متعمق محتوى برنامج المنظمة"

(A/41/49 ، فقرة ٦٦)



Digitized by UNOG Library

(السيد شاغولا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

اسمحوا لي أن أقول إن هذه البيانات ليست دقيقة وأن البحث المتعمق سيكشف عدم صحتها . وإجراءات التخطيط الحالية تتيح الفرصة للدول الاعضاء لكي تدرس على نحو متعمق برامج عمل المنظمة وقد تكون الدول الاعضاء نفسها هي التي لا تغتنم الفرصة التي تتيحها لها إجراءات التخطيط ، غير أن هذا موضوع مختلف تماما . وهو ليس أيضا مسالة بنية المنظمة . انظروا إلى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . ويرى بعض أعضاء فريق الثمانية عشر أن نموذج اليونيدو يمكن أن ينقذ الامم المتحدة ، غير أن هذا النموذج جديد ولم يمنع بعض الدول الاعضاء ذات النفوذ من التصويت معارضة لاول ميزانية لليونيدو .



Digitized by UNOG Library

لذا ، أعتقد أنه عند التقدم بمقترحات لتغيير عملية تخطيط ووضع ميزانية الأمم المتحدة ، من الضروري أن نعرف بوضوح ماهية المشكلات التي ينبغي أن تعالج وما هي المشكلات التي ستبقى دائما معنا . وقد طرح ممثل الصين هذه المسألة صراحة في بيان أدلى به بشأن مقدار الانصبة المقررة في الجلسة التاسعة للجنة الخامسة عندما قال :

"إن بندا معينا من بنود الاتفاق يمكن أن تعتبره بعض الدول ضروريا ، لكن دولا أخرى قد تراه غير ضروري أو حتى تعتبره تبديدا وهذه الاختلافات في الرأي تنبع من الاختلافات السياسية والثقافية للدول الاعضاء ، ومن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية غير المتكافئة . وليس لها بالضرورة أثر مباشر على مستويات الانصبة المقررة التي تدفعها كل منها أو على فلسفتها المالية" .

إنني أتقدم بهذه الآراء لا للدخول في جدل أو لتوجيه الاتهام لأية دولة عضو ، لكن لكي يسجل بالمحضر أن ما نسمعه هو سلسلة من الادعاءات التي ليس لها ما يبررها . ووفد بلادي لا يعارض التدابير الرامية إلى تحسين عملية تخطيط ووضع الميزانية الحالية ، فهو على استعداد للتشاور مع الآخرين بشأن هذه المسألة . وإنني أعتقد أنه يمكن بروح من التوفيق - تحقيق شيء ما هذا العام أو فيما بعد . وفي الوقت ذاته اسمحوا لي أن أقول أن وفد بلادي لا يقبل كل شيء ورد في الخيارات - كما ظهرت في الفصل السادس من تقرير فريق الـ ١٨ . وبالرغم من أن الخيار (أ) وليد مبتسر للاهداف الواردة في إطار الخيار (ج) ، فإنه يمكن ، بالعناية الملائمة أثناء الاصلاح ، تحقيق هدف الخيار (ج) تحقيقا كاملا . ومن بين المقترحات الاخرى ، يرمي الخياران إلى تشكيل لجنة واحدة للبرنامج والميزانية ، تحل محل لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، إما تدريجيا وفقا للخيار (أ) أو فورا وفقا للخيار (ج) وهذه الخيارات تقوم على أساس فرضية خاطئة مفادها أن برنامج عمل المنظمة والاولويات المتصلة به يمكن صياغتها ووضعها وإقرارها في لجنة واحدة . ويمكن أن يتذرع البعض بوجود هياكل مماثلة في بعض الوكالات المتخصصة وليس في كلها .



Digitized by UNOG Library

وبشأن هذه النقطة الاخيرة ، اسمحوا لي أن أشير إلى أنه ما دام لا يوجد لاي وكالتين متخصصتين دستوران متطابقان ، أو هياكل برنامجية أو آلية حكومية دولية متطابقة ، فلا يمكن أن تكون عملية التخطيط ووضع الميزانية واحدة في وكالتين متخصصتين . وبالتالي ، فإن نقل الآلية من منظمة إلى منظمة أخرى قد يثير مشاكل دستورية أساسية لا يمكن تجاهلها . كما أن الخيار (ب) غير مقبول لدى وفد بلادي نظرا إلى أنه لا يثير سوى البلبلة بالنسبة للخيار (أ) . ومع ذلك ، فإنه له سمة معوضة في محاولة الإبقاء على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول ما يلي : لا ينبغي أن نستمر في ارتكاب الخطأ الاساسي ، الذي ارتكبه الغرباء عن المنظمة غير العارفين بكيفية صياغة ووضع وإقرار برامجها وأولوياتها . ولا ينبغي أن نفترض - كما يفترض البعض - بأن الازمة التي نواجهها بشأن مسألة عملية التخطيط ووضع الميزانية يمكن أن تحل بمجرد إصلاح هيكلي غير مكتمل ، وبأن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ، أو خليطان من اللجنتين ، أو منح لجنة البرنامج والتنسيق وظائف خاصة بالميزانية ، مما يؤدي إلى نوع من الانسجام والرضا . فإذا كان مستوى الميزانية هو القضية - وإن كنت لا أعتقد ذلك - فإن وفد بلادي سيكون مستعدا لأن يقبل أنه ، حالما تعتمد الجمعية العامة الميزانية ، لن تتغير إلا بالنسبة للنفقات التي لا يمكن استيعابها ، مثل التضخم في العملة والتطورات السياسية وغيرها من التطورات التي لا يمكن التنبؤ بها . ونحن نعترض على أي مقترح بإعطاء لجنة البرنامج والتنسيق وظائف متعلقة بالميزانية . فمستوى الميزانية ينبغي أن تحدده اللجنة الخامسة ، وفي حالة الضرورة يمكن للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تقدما المشورة على أساس ولايتيهما . فنحن - في حقيقة الأمر - لدينا قرار اتخذ منذ عشرين سنة ينص تقريبا على ما قلت هو القرار ٢٢٧٠ (د-٢٢) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٧ . وأخيرا ، يقترح وفد بلادي رسميا أن يتم - سواء في هذه الدورة أو في دورات مقبلة - تعميم أي مقرر خاص بالفصل السادس من تقرير فريق



Digitized by UNOG Library

الـ ١٨ أو ببقية التقرير وتوزيعه بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة لتعتمد بتوافق الآراء أو بالتصويت . ومثل هذه الوثيقة يجب أن تكون متاحة للوفود قبل ٢٤ ساعة على الاقل من اتخاذ القرار . ولن يؤيد وفد بلادي أي إجراء آخر .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادىء ذي بدء أن أعرب نيابة عن وفد بلادي عن أحر تعازينا ومشاعر مواساتنا للسلفادور حكومة وشعبا للفاجعة التي سببها وقوع الزلزال الكبير يوم الجمعة الماضي .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاهنىء أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على انتخابه بجدارة لمدة ولاية ثانية . لقد راقبنا بإعجاب خدمته النشيطة المتفانية في الماضي . ونحن واثقون أن الامم المتحدة تحت قيادته ستواصل النمو وتزداد قوة وفعالية .

إن الامم المتحدة تجابه اليوم أزمة مالية خطيرة . ففي الواقع ، تتعرض قدرة هذه المنظمة على البقاء وسلامتها المالية للخطر ، وبينما يود البعض أن يلقي بتبعة ذلك على الانفاق الذي يتجاوز الموارد ، يرى آخرون أنه نتيجة اضمحلال الدعم السياسي . لكن هذا ليس وقت الدخول في تلك المناقشات . فما تقتضيه الضرورة هو اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة إذا كان لنا أن ننقذ الامم المتحدة . التي تمثل آمالا جماعية في تحقيق عالم أفضل وأكثر أمانا والتزاما جماعيا به . وهذا الادراك ذاته هو الذي حدا - في المقام الاول - إلى تفويض الجمعية العامة بتشكيل فريق رفيع المستوى من الخبراء الحكوميين الدوليين لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة .

إن تقرير الفريق الذي عمم بوصفه الوثيقة A/41/49 ، المعروضة علينا الآن ، هو بداية مبشرة بالخير للطريق الضروري وإن كان طويلا المؤدي إلى الاصلاح . وبالرغم من أن هذه ليست سوى بداية عملية الاصلاح لا نهايتها ، فإن وفد بلادي يعتبر التقرير في مجموعه انجازا هاما من شأنه - إذا ما اعتمد - أن يكون ذا أثر بعيد المدى وإن التوصيات الواحدة والسبعين التي يتصل كل منها بتحسين التشغيل المالي والاداري للامم المتحدة قد طرحت على هذه الجمعية العامة لبحثها . وقد قدم لكل منها باستهلال مفيد للغاية أو بتحليل معقول أو بمعلومات عن الخلفية .



Digitized by UNOG Library

وإزاء هذه الحالة ، أودّ ، قبل أن أسترسل في بياني ، أن أعرب عن التقدير العميق الذي يكنّه وفد بلدي لفريق الخبراء ، وخاصة رئيسه السفير توم فرالسن ممثل النرويج ، لقيامه في الوقت القصير الذي أتيح له بإعداد هذه المجموعة الشاملة من التوصيات المدروسة . ويزيد ثناؤنا على التقرير عندما ننظر إليه في ضوء تكوين الفريق المتغاير العناصر .

وبعد أن قلت هذا ، أودّ الآن أن أعلق على بضع نقاط محدّدة بغية تسجيل وجهة نظر بلدي .

يودّ وفد بلدي بادئ ذي بدء أن يؤكد مرة أخرى على أن الحاجة إلى تحسين الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة لا يمكن ولا ينبغي أن تطمس الازمة السياسية التي مازالت تعصف بالمنظمة . وأشير بشكل خاص إلى الأزمة في الالتزام السياسي التي تتضح بشكل جلي للغاية في قيام كبارالمساهمين في الميزانية باحتجاز أنصبتهم متذرعين بحجة أو أخرى . وبعبارة أخرى ، ينبغي لنا ألاّ نفترض أن أية تقارير أو مجموعة من التوصيات ، كالمجموعة التي نبحثها حاليا ، يمكن أن تحقق الكثير لو واصل كبار المساهمين انتهاج هذه السياسات .

وإذ نعود مرة أخرى إلى التقرير ذاته ، فإننا نؤيد "التوصيات المحددة" المرقمة من ١ إلى ٧ المتعلقة بالاجهزة الحكومية الدولية ، ولكننا نأمل في أن تُستثنى أقل البلدان نموا فيما يتصل بالتوصية ٤ بنفس الطريقة التي استثنيت بها هذه البلدان فيما يتصل برد تكاليف سفر ممثلي أقل البلدان نموا الذين يحضرون الجمعية العامة كما ورد في التوصية ٦ .

ويفهم وفد بلدي أنه لم يكن ممكنا لفريق الخبراء الرفيع المستوى أن يعالج بتعمق المسائل المتصلة بالاجهزة الحكومية الدولية وأدائها . لذلك فإنه مع تأييدنا للتوصية ٨ بشأن ضرورة إجراء دراسة متأنّية وشاملة لذلك الموضوع ، ينبغي أن تكون هيئة جديدة ، إذا أقيمت ، أكثر تمثيلا من حيث الطبيعة والعدد . ويشاطر وفد بلدي الفريق فيما شعر به من إلحاح إزاء تحقيق المزيد من التنسيق بين سياسات وأنشطة



Digitized by UNOG Library

الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، كما وضح في التوصيات من ٩ إلى ١٣ ، وخاصة التوصية ١٠ ، التي تدعو الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة إلى عقد دورة سنوية مدتها أسبوع واحد يرأسها الامين العام لمناقشة المسائل الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ولتحسين التنسيق بين برامج هذه المؤسسات .

وفيما يتصل بتوصيات الفريق المتعلقة بهيكل الامانة العامة ، نوافق على منطلقها الاساسي ومؤداه أن الامانة العامة قد أصبح هيكلها يتسم بشكل عام "بشدة اكتظاظ قمته وشدة تعقده" (A/41/49 ، الفقرة ٣٠) . ومع ذلك ، ففيما يتعلق بالتخفيضات والتغييرات المقترح احداثها في قوة الامانة العامة وهياكلها ، فإننا نرى أنه من الافضل أن نعهد بهذه المسألة إلى الامين العام ليقرر بحكمته ما ينفذه بطريقة منظمة ومتتالية . كما نؤيد إقرار الامين العام للتوصية الواردة في التقرير القائلة "بعدم وقف دفق الدماء الجديدة حتى في الاوقات التي يجري فيها تخفيض عدد الموظفين" (A/41/663 ، الفقرة ٨) .

ويتفق وفد بلدي تمام الاتفاق مع الاهتمام المشروع للامين العام بضرورة تزويد الامانة العامة بموظفين يمثلون "أعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة والنزاهة" . ونحن نعتقد أيضا بأن "شروط العمل بما فيها المرتبات والاستحقاقات" (المرجع نفسه ، الفقرة ٩) . ينبغي أن تكون من نوع يكفل اجتذاب مثل هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم . بيد أننا نتساءل في بعض الاحيان عما إذا كان هذا الاهتمام قد حظي بتشديد أكثر من اللازم .

وبما أنني مازلت أتناول المسائل المتعلقة بالامانة العامة ، فاسمحوا لي أن أوضح أن وفد بلدي قد أحاط أيضا بعين العطف بالعديد من التوصيات المتعلقة بالمجال الإداري وغيره من المجالات التي تتصل بالامانة العامة . ونود بشكل خاص أن نسجل تأييدنا للاقتراح الداعي إلى حظر الممارسة المتبعة باستخدام الموظفين المتقاعدين كخبراء استشاريين .



Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة بالعاملين ، يوافق وفد بلدي تمام الموافقة على أنه لا ينبغي ممارسة أية ضغوط سياسية أو غيرها في انتقاء الموظفين . كما نؤيد المقترح المقدم من الأمين العام بأن يمثل مواطنو البلدان النامية على النحو الواجب في وظائف المستويات العليا ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ونود أن نقترح أنه تحقيقا لذلك ، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مستوى تمثيل كل بلد نام ، وأن يولى اعتبار خاص لأقل البلدان نموا وللنساء في هذا الصدد .

ويؤيد وفد بلدي كل التوصيات الخاصة بالرصد والتقييم والتفتيش الواردة في هذا التقرير . وفيما يتعلق بالفصل الخاص بإجراءات التخطيط ووضع الميزانية ، نؤيد تلك العناصر التي حظيت بالموافقة داخل الفريق . وكما لاحظ الأمين العام ، فإنه رغم عدم التوصل إلى اتفاق تام ، كان هناك اتفاق واضح ، نرحب به ترحيبا كبيرا ، على عدة نقاط رئيسية ذات تأثير حاسم على عملية وضع الميزانية ، التي لها أهمية أساسية لمستقبل الأمم المتحدة .

وإذ نعتقد أن الجوانب المحدَّدة في توصيات التقرير المتعلقة بإجراءات التخطيط ووضع الميزانية ستعالج في اللجنة الخامسة ، فإنه لا يسعنا الاَّ نعرب عن بعض القلق إزاء الاقتراح الخاص بإدخال مبدأ توافق الآراء فيما تتخذه اللجنة المعنية من قرارات بشأن مسائل البرنامج ووضع الميزانية . وفي رأينا أنه كلما ظهرت اختلافات في الآراء في اللجنة ينبغي إحالة المسائل المختلف عليها إلى الجمعية العامة للاسترشاد برأيها بدلا من إرجاء البت إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء .

وفيما يتعلق بالاختلافات حول توصيات الفصل السادس ، فإننا نرى أنها ليست من النوع الذي يستعصي على الحسم ، خصوصا إذا تركت مسألة المتابعة الضرورية للجنة الخامسة ولحكمة الأمين العام .

وفي الختام ، أود أن أنوِّه بوجه خاص بجهود الفريق الرامية إلى كفالة تنفيذ التوصيات ، وهو ابتكار جديد تماما يأتي في حينه . كما أود أن أسجل تقديرنا



Digitized by UNOG Library

لما أبداه الأمين العام من استعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية . لبدء عملية الإصلاح حالما تعرف قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد .

إن المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة مشاكل حقيقية وملحة . وبالرغم من أن التوصيات لا يحظى بعضها بموافقة كل الدول الأعضاء فإن الصفقة ككل ربما تمثل الفرصة الأخيرة لتنفيذ التغييرات التي طال انتظارها . ونعتقد أن ذلك أمر ميسور باعتماد التوصيات بمجملها . وإذا ما فعلنا ذلك فإننا نكون قد دلّلنا بشكل واضح ورائع على استعدادنا الجماعي لأن نجعل منظمتنا مؤسسة مسؤولة ومستجيبة بحق ، وبذلك نضمن حيويتها ونعزز مصداقيتها .



Digitized by UNOG Library

السيد غي (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل كل شيء اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أزجي باسم وفد بورما تهانينا للامين العام على إعادة انتخابه بالإجماع لمنصبه الرفيع الذي يتبوأه . وتبين هذه الولاية المجددة بوضوح الثقة التي وضعها الاعضاء فيه .

لقد شهد العام الحالي استئناف الدورة الاربعين للجمعية العامة التي كرست جزءا كبيرا من وقتها وجهودها لدراسة ما أدرج في جدول الاعمال تحت عنوان الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ومهما أكدنا لن نغالي في التأكيد على الحاجة إلى التغلب على هذه الازمة التي تتسم بأهمية حاسمة لاستمرار عمل المنظمة بوصفها كيانا قابلا للبقاء . إن التصميم الجماعي لدى أعضاء المنظمة جعل من الممكن اتخاذ قرارات بعيدة الاثر بشأن هذه المسألة ذات الاهمية القصوى .

وجدول الاعمال الحالي يتناول الجوانب المتوسطة والطويلة المدى للشؤون الإدارية والمالية لهذه المنظمة بغية تحسين فعاليتها وتحقيق الاتساق لهيكلها التنظيمي . والحاجة إلى إيلاء الاعتبار الاساسي لتلك المسائل تكمن في المنظمة بعد مرور أربعين عاما على قيامها ؛ بيد أنها تنبثق نتيجة للعجز المالي الذي تواجهه الامم المتحدة الآن . ولذلك نرى أنه نظرا لإرادة أعضائها وعزمهم فقد أتاحت الازمة فرصة لتحسين أداء المنظمة .

ويرى وفدي أنه من المهم بالنسبة لنا أن نطرح آراءنا بشأن بعض المجالات الرئيسية قيد النظر حتى لو كانت تلك الآراء تتسم بطبيعة عامة وهو ما يجب أن تكون عليه في المرحلة الحالية من مناقشاتنا . نودُّ أولا وقبل كل شيء أن نذكر أن جهود فريق الخبراء تستحق الثناء لانها أتاحت التقديم الموضوعي والمناسب للتقرير ، الذي يتسم بالشمول ويحتوي على ملاحظات وتوصيات ينبغي أن تكون أساسا للنظر والبت من جانب الجمعية العامة . وفضلا عن ذلك يرى وفدي أن التقرير قد أتاح للوفود بما فيها وفدي بصيرة نفّاذة في ملابسات القضايا التي يجب أن نعالجها ، بحيث يسهل فهمها عملية صنع القرار لها . ويتناول التقرير ، على نحو شامل ، المجالات الرئيسية التي يتعين



Digitized by UNOG Library

معالجتها لإصلاح المنظمة . وكما يعترف التقرير ، لم تقدم توصيات محددة بشأن مقترحات معينة ولهذا ما يبرره نظرا إلى أن طبيعة المسألة قيد الدراسة معقدة ، وأن دراستها بالتفصيل لم تكن ممكنة ضمن الوقت المتاح لفريق الخبراء . ومع ذلك ، يوضح التقرير أن فريق الخبراء قد أنجز الولاية المنوطة به بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ وتتماشى التوصيات الواردة فيه مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة . لذلك فمن الحري بهذه الجمعية أن تترجم توصيات فريق الثمانية عشر إلى ولاية تُمكّن من تنفيذ التدابير الضرورية بغية تعزيز الكفاءة المالية والإدارية للمنظمة .

والهدف من ذلك هو إيجاد تدابير فعّالة لضمان الاداء الإداري والمالي الفعّال للامم المتحدة ، بيد أن الظروف الكامنة التي دعت إلى انتهاج مسار العمل هذا لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تعتبر عادية ، وهذا يُبرز الطبيعة الملحة والعاجلة للقضية . وربما كان للاعضاء آراء مختلفة في جوانب التدابير التي ستتخذ ، بيد انه ما من شك أن المجتمع الدولي ككل له مصلحة مشتركة في أن يرى قيادة هذه المنظمة بأكبر قدر ممكن من الفعالية في جانبيها الإداري والمالي على حد سواء . ومن ثم ، ينبغي ألاّ تُفسر المهمة من زاوية مصالح خاصة تعود إلى وفود أو جماعات منفردة ويتم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها ، ولكن بدلا من ذلك من زاوية الحاجة إلى التنفيذ العملي للمبادئ التي توافق عليها الوفود وضرورة إيجاد قواسم مشتركة لإرادتها الجماعية . وعلى أساس هذا المنظور ، ستمكننا روح التوفيق والنهج البنّاء من إيجاد حلول للعمل المطروح أمام هذه الجمعية ، وهو عمل من المفهوم أنه معقد وشاق ولا يمكن إيجاد حلول سهلة له . لقد اضطلع الفريق باستعراض للمجالات الرئيسية الخمسة بغية تحديد التدابير الرامية إلى تحسين الاداء الإداري والمالي للمنظمة . ونظرا لطبيعة الترابط الوظيفي فإن تحسين الفعالية في مجال بعينه سيكون له في الحقيقة أثر إيجابي على المجالات الاخرى أيضا . وتقدم مذكرة الامين العام (A/41/663) أيضا توجيها مفيدا لنا في دراستنا لهذا البند .



Digitized by UNOG Library

إن الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة وتشغيله الفعّال من الشروط الاساسية للتعاون بين أعضائها ولتنفيذ برامجها وأنشطتها . وخلال أكثر من أربعين سنة مضت على وجودها أصبحت المشاكل التي حلت بالعالم ، وطبيعة التعاون الدولي معقدة ومتعددة . والامم المتحدة ، إذ تؤدي عملها في هذه البيئة ، من المفهوم أنها ستحتاج إلى توسيع آليتها بغية التكيف مع المطالب المتزايدة على مواردها . وفي القيام بذلك ، كما نوّه فريق الخبراء بحق في التقرير ، تواجه الآلية الحكومية الدولية حالة تتسم بازدواج العمل . ولعلاج هذه الحالة ، ثمة حاجة إلى التعاون داخل الآلية الحكومية الدولية ذاتها ، خصوصا من جانب أعضائها . فالمؤتمرات والاجتماعات ضرورية للاداء الفعّال للجهاز الحكومي الدولي . ويتضح من الحالة الراهنة أن هناك فرصة كبيرة بالغة الوضوح لإجراء تخفيضات في هذا المجال . وهناك الكثير مما يستحق الإشادة في توصيات فريق الخبراء ، بحيث يتطلب المزيد من الاصلاحات الهيكلية الاساسية في جهاز الامم المتحدة واستعراضا دقيقا من جانب هيئة دولية . وإلى حين تحقيق ذلك هناك فرص كثيرة أكثر فورية لتعزيز فعالية الجهاز الحكومي الدولي على أساس توصيات الفريق .



Digitized by UNOG Library

ولسنا بحاجة إلى القول إن تخطيط النفقات وبرمجتها يعدّان شرطين أساسيين مسبقين لأن تقوم الامم المتحدة بتنفيذ أنشطتها وبرامجها . وتعتبر الجمعية العامة ، من خلال توصيات اللجنة الخامسة ، سلطة تبت في مسائل ذات أهمية بالنسبة للميزانية ، إلاّ أن الإجراءات والاليات الحالية لا تساعد الاعضاء على المشاركة على نحو فعّال في عملية البرمجة ووضع الميزانية . ويعتبر وفد بورما أن مقترحات الإصلاح في آلية الميزانية والتخطيط جديرة بالثناء ، رغم أنه لم يكن بالامكان التوصل إلى توافق في الآراء نظرا لوجود مقترحات بديلة فيما يتعلق بطريقة تنفيذ هذه التدابير . وينبغي أن يوفر الاتفاق في هذا المجال أساسا إجرائيا للمساعدة على التغلب على أوجه الاختلاف التي تواجه الدول الاعضاء حاليا فيما يخص مسائل الميزانية . ونود أن نؤكد أن في محاولتنا لحل هذه المسألة ، ينبغي لنا أن نحافظ على مبدأ التمثيل المتكافئ وفقا للميثاق .

وتواجه الجمعية العامة الآن مهمة اتخاذ القرارات ذات الاهمية البالغة فيما يتعلق بعمل هذه المنظمة . ومن الضروري أيضا أن نذكر أن التعاون الفعّال ضمن إطار الامم المتحدة ، وهو التعاون الذي يعد عاملا أساسيا في هذا العالم المتكافل ، يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية للدول ، وخاصة تلك التي تقع على عاتقها مسؤوليات خاصة . ويمكن للنتيجة الإيجابية لمناقشاتنا هنا أن تهيئ المناخ المؤاتي لتعزيز مستقبل التعاون متعدد الاطراف ضمن إطار منظمة الامم المتحدة .

وقبل أن أختتم كلمتي هذه ، يود وفدي أن يضم صوته إلى الوفود الاخرى في التعبير عن مواساتنا وتعازينا لوفد السلفادور للكارثة التي حلت ببلاده والتي أدت إلى معاناة شعبه ووقوع خسائر كبيرة في الارواح .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أجد من واجبي أن أضم صوتي إلى تلك الاصوات التي سبقتني في تقديم التعازي والمواساة إلى شعب السلفادور للزلزال الذي أصابه وتعازينا تذهب بصفة خاصة إلى العائلات التي تضرّرت من جرّاء هذه الكارثة الطبيعية .



Digitized by UNOG Library

نأتي اليوم لمناقشة موضوع هام يتوقّف عليه مستقبل منظمتنا الدولية ، فمنذ انعقاد الجمعية العامة في دورتها المستأنفة والمعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة يحظى هذا الموضوع باهتمام الأسرة الدولية . إن التقرير الذي أمامنا والخاص بمعالجة الوضع المالي والإداري للمنظمة الدولية لجدير بالاهتمام لما ورد فيه من توصيات إيجابية وبنّاءة .

وينتهز وفد بلادي هذه المناسبة ليتقدّم بالشكر والتقدير لأعضاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى برئاسة صديقنا ممثل النرويج . ووفد بلادي يعرب عن استعداده التام للتعاون في تحقيق أهداف الإصلاح التي نُجمع عليها .

وبهذه المناسبة أودّ أيضا أن أتوجه إلى سعادة الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار بالتهنئة الحارة على تجديد فترة خدمته بوصفه إداريها الأول ، ونشكره على قبوله هذه المهمة وسط الظروف الصعبة التي تمر بها منظمتنا الدولية .

وأودّ بداية أن أؤكد على أن الظروف الدولية المتغيرة قد حتّمت في العقود القليلة الماضية أن يتم توسيع نطاق وآليات منظمتنا الدولية لكي تواكب الزيادة المستمرة في تعقّد شبكة العلاقات الدولية واستفحال المشكلات الإنمائية في الدول النامية والتي هي من صميم اختصاص هيئات العمل الجماعي الدولي .

وما قصدت بذلك أنه من اليسير تحقيق هذا التوسع الضروري في مؤسسة على هذا النطاق وبهذه الطبيعة التنظيمية دون بعض التداخلات الوظيفية ودون أن تنشأ معه بعض الثغرات . وهنا نأتي إلى المسؤولية التي تقع على عاتقنا وعاتق كل من يهمّه بقاء واستمرارية الأمم المتحدة إزاء تقويم أي خلل نشعر بوجوده وإدخال كل تعديل وتحسين نرى فيه نفعا لأداء وكفاءة المنظمة العالمية .

وأحد المفاتيح الرئيسية ، في اعتقادنا ، لحل المشكلات المتراكمة لهذه المنظمة الدولية هو احترام الدول الأعضاء لكل ما ينص عليه الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك احترام التزاماتها المالية وتسديدها للأنصبة المقررة عليها . لذلك نتوجه إلى الدول الأعضاء كافة بنداء قوي بأن تلتزم بهذا الواجب الأساسي نحو



Digitized by UNOG Library

منظمتنا وبأن تقوم بتسديد مساهماتها المتأخرة والمقررة في أسرع وقت ممكن تلافيا لإيقاعها في متاهات الاقتراض والمديونية الخطيرة .

ويجب في هذا الصدد أن تكون رؤيتنا واضحة وأن ندرك أن الوعي التام للجوانب السياسية والفنية والمالية لأزمة الامم المتحدة هو شرط أساسي للتعامل الناجح مع المسؤولية التاريخية التي نواجهها نحو مستقبل يسوده الوفاق والاستقرار الدوليان . ولا يخفى على أحد المحاولات الممعنة لإدخال الامم المتحدة ضمن قائمة أدوات الصراع بين التكتلات الدولية وأن برامجها وميزانياتها ومساهمات بعض الدول الاعضاء فيها صارت للاسف رهنا باعتبارات سياسية محلية وبمواقف انفعالية تنتهجها جماعات ضغط معينة فيها . ولايزال إيماننا راسخا بأن الإجماع الدولي الواعي لن يسمح في النهاية بأن تستغل بعض الدول أزمة منظمتنا لاحكام السيطرة الانفرادية وفرض الاراء غير الجماعية .

وقد لا يتناسب مع مجتمعات غربية تعتزُّ بمؤسساتها ونظمها الديمقراطية أن تصدر من بين دوائرها السياسية ومؤسساتها النيابية دعوات إلى توزيع أصوات المنظمة العالمية حسب الموارد المالية التي تساهم بها كل دولة عضو ، فليس ذلك إلاَّ المناقضة والمنافاة لجوهر الفلسفة الديمقراطية الحقيقية .

لقد أيدت الكويت انطلاقا من حرصها على مستقبل المنظمة العالمية قيام فريق الخبراء الحكومي الدولي وأناطته بهذه المهمة التي تشكل خطوة أولى نحو التغلب على الازمة وتعزيز وضع الامم المتحدة ودورها . ويسعدني في هذا الصدد الإشادة بجهود أعضاء المجموعة وبتقريرها الذي رغم تحفظاتنا على بعض أجزائه نؤيد ما جاء به من توصيات بصفة عامة إلاَّ أنه في اعتقادنا أن كل ما يجب التركيز عليه هو أن يكون الهدف من الإصلاح الإداري بما في ذلك إعادة الهيكلة خدمة الدول الاعضاء وتلبية احتياجات التنمية الاساسية وهو ما أكَّد عليه التقرير مرارا .



Digitized by UNOG Library

وكنا نأمل أن يكون هذا التقرير أكثر وضوحا ومتضمنا لبعض التفاصيل الإجرائية الهامة . كما جاء التقرير أيضا في اعتقادنا مفتقرا إلى توصية بشأن إيجاد حل جذري لمشكلة جدول الانصبة لقسمة نفقات الامم المتحدة بين الدول الاعضاء توصية توفّر منهجية سليمة ترتكز على مبادئ العدالة والمساواة بين الدول الاعضاء . ومما يبعث على التفاؤل أن نجد معظم توصيات هذا التقرير وقد حظيت بموافقة إجماعية لاعضاء الفريق ما عدا تلك الواردة في الفصل السادس نظرا لاوجه القصور التي ينطوي عليها .

وفي الوقت الذي نؤيد فيه كل اقتراح إيجابي تقدم به الفريق بغية ترشيد النفقات وتحسين الاداء الكلي نودّ التأكيد على أن تنفيذ التوصيات يحتاج إلى مزيد من المشاورات ، وقد نجد في الفصل السادس من التقرير خير مثال على ما نقصده . إن هذه التوصيات الواردة في التقرير ، كما سبق أن ذكرت ، عامة وغير محددة ، وحتى نضمن تنفيذ هذه التوصيات وأنسب طرق لتطبيقها فلابد من إجراء مزيد من البحث حولها والتأكيد على دور الامين العام بوصفه الإداري الاول في المنظمة وتعاون الدول الاعضاء معه بقدر المستطاع . وفي هذا الصدد نرى أن اللجنة الخامسة هي أكثر آليات المنظمة الدولية ملاءمة للقيام بهذه المهمة .

كذلك نود الإعراب عن اعتراضنا على فكرة الهيئة الموحدة للميزانية والبرامج إذ أننا نرى فيها منفذا لتحكم بعض الدول في تحديد البرامج ورفض برامج أخرى لا تتفق مع مصالح أو رغبات محلية ضيقة فيها . ونحن نرى في دمج لجنة البرنامج والتنسيق في اللجنة الاستشارية تقويضا للدور الحيوي لهذه اللجنة الاخيرة .

وكما أكّدنا من قبل مرارا ولانزال ، نحن نرى أن الاسرة الدولية في حاجة مصيرية إلى وجود الامم المتحدة واستمرارها في تأدية دورها العالمي السياسي ، رغم قيوده ، وخدماتها الاقتصادية والاجتماعية التي لا يجهل سجلها أحد في هذه القاعة . ونرى أن أية مناورات ومبارزات تكتلية دولية على حساب هذه المنظمة الحيوية لهي بمثابة إنزال العقاب على الذات ، فالخسارة الفادحة من تقويضها تصيب الدول الكبرى قبل الصغرى .



Digitized by UNOG Library

السيد بغبيني اديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أود بادئ ذي بدء أن أتقدم لوفد السلفادور بتعازي وفد زائير في الكارثة التي حلت ببلده .

ويكرر وفد زائير تهنئته للسيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام على إعادة انتخابه ليضطلع بولاية ثانية . وهذا الدليل على ثقة الدول الاعضاء يثبت أنه نهض بمهمته بكفاءة واقتدار استحق عنهما عميق تقدير جميع الدول الاعضاء .

والامين العام بوصفه المسؤول الاعلى في المنظمة بموجب الولاية المنصوص عليها في الميثاق ينبغي اهتماما كبيرا بتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى الرامية إلى تحسين كفاءة التشغيل الإداري والمالي للمنظمة . وتنص المادة ١٠٠ من الميثاق على أنه :

"١ - ليس للامين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة . وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها .

"٢ - يتعهد كل عضو في الامم المتحدة باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الامين العام والموظفين وبألاّ يسعى إلى التاثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم" .

وفيما يتعلق بموظفي الامانة العامة تنص المادة ١٠١ على ما يلي :

"١ - يعيّن الامين العام موظفي الامانة طبقا للوائح التي تضعها الجمعية العامة .

"٢ - ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شرط خدمتهم أن يراعى في المكان الاول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة . كما أن من المهم أن يراعى في اختيارهم أكبر ما يستطاع من معاني التوزيع الجغرافي" .



Digitized by UNOG Library

والامم المتحدة منذ إنشائها تتوخى في جميع أعمالها مراعاة تلك الاحكام من الميثاق التي تحدد شروط خدمة الامين العام وموظفي الامانة العامة . ومن ثم فقد حققت المنظمة أهداف الميثاق وهي حفظ السلم والامن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتنسيق أعمال الامم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة .

وبناء على ذلك يجب على الامم المتحدة في سعيها وراء المقاصد المذكورة أن تعمل وفقا للمادة ٢ من الميثاق أي استنادا إلى المبدأ المقدس القائل بالمساواة في السيادة بين جميع أعضائها .

وخلال الاحتفال بالذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة أبدى البعض الامل في أن تؤكد المنظمة مجددا إيمانها بأهداف ومبادئ الميثاق وذلك بأن تعتمد إعلانا تذكاريا في تلك المناسبة .



Digitized by UNOG Library

لم تؤد المشاورات الرامية الى تحقيق توافق في الآراء على مشروع الإعلان الى أية نتائج ايجابية . فضلا عن إعلان السنة الدولية للسلم في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، لم يؤيد ذلك الاحتفال في أي إعلان آخر .

هل لي أن أذكر الجمعية العامة بأن مشروع القرار قد اشتمل على أفكار تثير التفكير ، إذ أنها تناشد جميع الدول الاعضاء أن تتحمل مسؤوليتها وتعمل معا ضمن منظومة الامم المتحدة لبناء عالم افضل . وعلاوة على ذلك فقد كان هذا هو جوهر الموضوع . وقد أشاعت إحدى فقرات المشروع الامل في أن يكون عام ١٩٨٥ بداية لعهد جديد يتسم بالسلم والعدالة على الدوام وفي جميع أنحاء العالم ، ويتسم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقلال والتقدم لجميع الشعوب . كما أعربت عن الامل في أن يحتفل بالذكرى السنوية في جو خال من التوتر والمواجهات والصراعات وأعمال العدوان ، ليتسنى للهدف الرئيسي والدور الهام الذي اضطلعت به الامم المتحدة باستمرار في تنفيذها لبرنامجها تنفيذا كاملا أن يعزز التعاون فيما بين جميع دول العالم وينهض بعملية تعددية الاطراف . وهكذا ، كان يتعين إعادة التشديد على التزام الدول الاعضاء بتقوية الامم المتحدة وعملية تعددية الاطراف من أجل تحقيق رفاهية أكبر لجميع بني الانسان .

وفي غياب أي توافق في الآراء ، شعر العديدون أنه ينبغي اسقاط مشروع الإعلان وأنه لا ينبغي للجمعية العامة إلا اتخاذ القرار المعنون "السنة الدولية للسلم" (القرار ٣/٤٠) ، على أن يرفق به إعلان السنة الدولية للسلم .

وقد ضمّ القرار ١٠/٤٠ ، المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، برنامج السنة الدولية للسلم . وكان ذلك النتيجة المحددة التي أسفرت عنها الاحتفالات بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، على حين أنه في عام ١٩٧٠ ، عندما احتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء المنظمة ، اعتمد إعلان مماثل أعطى زخما جديدا للمنظمة ونفخ فيها روحا جديدة .



Digitized by UNOG Library

لذلك ، اصيب وفد بلدي بقدر من الذهول عندما وجد أمامه مشروعا مقترحا من اليابان بموجب البند ٣٩ من جدول أعمال الدورة الاربعين للجمعية العامة المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الامم المتحدة" . وفي النهاية ، بددت المعلومات التي وفّرها وفد اليابان ، لدى تقديمه مشروع القرار ، من مخاوف وفد بلدي ، الذي كان يتابع أيضا عن كثب التشريعات التي سنتها بعض البلدان الغربية فيما يتعلق بالامم المتحدة تحت عنوان "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" . وعليه ، فإن مشروع القرار الياباني ، الذي اصبح فيما بعد القرار ٣٣٧/٤٠ ، قُدّم بهدف زيادة الثقة بالمنظمة وتعزيز الارادة السياسية للدول الاعضاء ليقدموا لها دعما اكثر نشاطا .

لقد عبّر ذلك القرار عن الاقتناع بأن الزيادة الشاملة في الكفاءة ستزيد من تعزيز قدرة المنظمة على تحقيق مقاصدها وتحقيق مبادئ الميثاق . وتقرر إنشاء فريق الثمانية عشر ، فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، لمدة عام واحد ليجري ، بشكل يتفق اتفاقا تاما مع مبادئ الميثاق ومقاصده ، استعراضا دقيقا للمسائل الادارية والمالية في الامم المتحدة ، ويقدم الى الدورة الحالية التدابير التي يرى أعضاؤه أنها يمكن أن تعزز فعالية المنظمة .

ولذلك ، أيّد وفد زائير ذلك الاقتراح ، معربا عن الامل في ألا يتم الربط ، بأية طريقة كانت ، بينه وبين الازمة المالية التي كانت تمر فيها المنظمة ، وثانيا ، في ألا يشكك في المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، رأى وفد بلدي أن أي قرار من طرف واحد ، تتخذه أية دولة عضو ، ينبغي أن تسبقه مشاورات ومحادثات حتى لا يهدد بقاء المنظمة . وعليه ، فإن وفد بلدي ممتن لفريق الخبراء لانه قدم للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، ضمن المدة المتفق عليها ، مجموعة التوصيات المعروضة على الجمعية الآن ، وهي توصيات تتلاءم مع مبادئ الميثاق ومقاصده .

إن تحليل تقرير الخبراء الثمانية عشر يدعو وفد بلدي الى إبداء الملاحظات التالية .



Digitized by UNOG Library

(السيد بغبيني اديتو نزنغيا ، زائير)

أولا ، إن الصلة الوثيقة بين مذكرة الأمين العام بشأن التقرير تستحق التركيز عليها لعدة أسباب ، وذلك نظرا لأن أزمة الثقة التي تحيط بالأمم المتحدة نتيجة مواقف عدد من الدول ينبغي أن تلقى بعض الرد من خلال التوصيات الإحدى والسبعين الواردة في تقرير الخبراء . وغني عن البيان أن الإصلاحات الواسعة المطلوب إدخالها على أساليب العمل والهياكل والأجهزة الحكومية الدولية والأمانة العامة ، وفقا لما تحث عليه التوصيات الإحدى والسبعين ، لا يمكن أن تنفذ فورا وبصورة شاملة ، على ضوء الأهداف القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى ، التي اقترحها الخبراء أنفسهم في تقريرهم .

وفي هذا الصدد ، يتفق وفد بلدي مع الأمين العام أنه ينبغي تنفيذ إصلاحات معينة ، تعتبر أساسية ، ليتسنى ضمان مستقبل المنظمة . كما أننا نشاركه قلقه بشأن كيفية تخفيض عدد الموظفين . إذ ينبغي أن ينفذ وفقا لمبادئ تضمن معاملة الموظفين الأعضاء معاملة إنسانية وعادلة ، مع المحافظة على نشاط وكفاءة الأمانة العامة . وفضلا عن ذلك ، فإن أي تخفيض في عدد الموظفين لا ينبغي أن يتم على حساب تدفق مواهب جديدة الى المنظمة ، وأعني بذلك تعيين موظفين جدد يتمتعون بمستويات عالية من المقدرة والكفاية والنزاهة .

من الواضح أن محاولة حل الصعوبات المالية في الأمم المتحدة على حساب حقوق الموظفين ستكون سياسة قصيرة النظر جدا وستفضي الى فشل الاصلاح ، لأنها ستضع النظام الموحّد ، الذي يغطي الفئة الفنية الكاملة في الأمانة العامة ، موضع الشك . وفي هذا الصدد ، ينبغي للجنة الخدمة المدنية الدولية أن تواصل أداء دورها المركزي المتعلق بتنظيم وتنسيق شروط وظروف الخدمة في منظومة الأمم المتحدة ككل . وبخصوص هذه النقطة بالذات ، يود وفد زائير أن يهنئ جميع موظفي الأمانة العامة الذين أبدوا حتى الآن كفاءة ونكرانا للذات وتكريسا لمثل وأهداف المنظمة بشكل خاص ، على الرغم من مختلف الصعوبات التي يواجهونها . وقد أبدى هؤلاء الموظفون بانضمامهم الى الأمانة العامة للأمم المتحدة إيمانهم بالمنظمة واضعين ثقتهم فيها وموافقين على أن يتخذوا من العمل فيها مهنة لهم . وقد ضحّوا أحيانا بمصالح بلدانهم من أجل مصلحة منظمتنا .



Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الذي تتجه فيه الجمعية العامة الى الاخذ بفكرة إصلاح الامانة العامة - وسيمثل هذا نقطة تحول تاريخية في حياة المنظمة - بغية زيادة فعاليتها ، فإن من المستصوب جدا أن تقوم جميع الدول الاعضاء بدراسة هذه الاعتبارات دراسة وافية .

ثانيا ، إن الفقرة ١٨ من التقرير ، التي تتناول الإزدواجية ، مما يبدو واضحا في جداول أعمال وبرامج الاجهزة الحكومية الدولية ووظائفها ، تستحق دراسة مستفيضة ، تفضي الى تنسيق انشطتها ، من جانب الامانة العامة ومنظومة الامم المتحدة ككل . كما ينبغي استعراض الانشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ككل وإعادة تحديدها وتوزيعها توزيعا أرشد فيما بين الهيئات ، التي لا يجوز أن تنازع في سلطتها . وقد أدرك الخبراء في هذا الصدد مدى تعقيد الهيكل الحكومي الدولي ، ورفضوا ، نظرا الى الوقت المحدود المتاح لهم ، أن ينظروا في هذه المسألة نظرا متعمقا .



Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، فقد اقترح في التوصية ٨ أن تقوم هيئة حكومية دولية واحدة بدراسة متأنية ومتعمقة للهيكل الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وان من الافضل أن تتألف هذه الهيئة من عدد محدود من الاعضاء . ويرى وفدي أن عضوية هذه الهيئة الحكومية الدولية لا بد أن تعتمد ، في المقام الاول ، على حجم العمل الذي ينبغي القيام به ، وأن تعتمد في المقام الثاني ، على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

ثالثا ، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للتوصية ١٠ التي وردت في تقرير فريق الخبراء بدعوة الرؤساء التنفيذيين لمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، لعقد دورة سنوية مدتها أسبوع واحد يرأسها الامين العام ، ويساعده المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ووكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وينبغي أن يقدم تقرير عن هذه الدورات التنسيقية لكل دورة للجمعية العامة للنظر فيه .

رابعا ، في الجزء من التقرير الذي يعالج هيكل الامانة العامة ، صاغ فريق الخبراء التوصيتين ١٤ و ١٥ ، اللتين تتصلان في رأيي بالاستنتاجات التي ستتوصل اليها الدراسة التي تجريها الهيئة الحكومية الدولية التي ستنشأ والتي سيتعين عليها في اداثها لمهامها ، أن تعالج الهيكل الحكومي الدولي ، كما ورد في التوصية ٨ .

وبالتالي ، قد يبدو من غير المستحسن للوهلة الاولى ، أن نستهدف أي تخفيض في الموظفين سواء كانت النسبة ١٥ في المائة أو ٢٠ في المائة أو حتى ٥ في المائة ما لم تقدم دراسة شاملة تعيد من جديد تعريف السلطات الاساسية والادارات المختلفة المختصة في الامانة العامة ، وما لم تحدد من جديد أهداف وبرامج هذه الادارات المختلفة في ضوء الموظفين الحاليين والاستخدام الرشيد للموارد البشرية .



Digitized by UNOG Library

إن القول بان اكتظاظ القمة الحالي هو سبب المشكلة أو بأن تخفيضا كبيرا في عدد الموظفين على جميع المستويات هو أمر مستصوب ، هو بلا شك افتراض مرجح ولكنه لا يقوم على التقدير الكمي لعدد الموظفين ذوي المؤهلات الرفيعة في ضوء المهام ذات الاولوية التي ينبغي أن تقوم بها المنظمة .

وبالتالي ، اذا كان سيجرى أي تخفيض ، يمكن القيام به على أساس العدد الإجمالي للوظائف الشاغرة التي ستكون جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة تشكيل شاملة للأمانة العامة ولمنظومة الأمم المتحدة بأكملها . ولا يمكن النظر الى هذا التخفيض كحقيقة منعزلة لأنه سيرتبط بالضرورة ارتباطا وثيقا بإعادة تعريف مقاصد المنظمة .

خامسا ، نظر وفدي باهتمام في التوصية ٣٠ التي تتناول ادارة شؤون نزع السلاح ، ويرى أن هذه الادارة تعمل في الوقت الحالي بعدد محدود من الموظفين ، بيد أنها أثبتت بجلاء كفاءتها لأن النشرات الصادرة عنها تتيح للدول الاعضاء متابعة مفاوضات نزع السلاح على نحو أفضل .

سادسا ، استرعت انتباه وفدي التوصية ٦٨ التي تعالج الاجراءات المتعلقة بوضع الأولويات في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية . ويوصي فريق الخبراء بأن توكل دراسة هيكل وعمل الأجهزة الدولية المسؤولة عن هذا الموضوع ، وكذلك محتوى الميزانية البرنامجية للمنظمة الى لجنة البرنامج والتنسيق .

وفي هذه المرحلة ، وفي ضوء وجود أجهزة أخرى للادارة والميزانية في الأمم المتحدة كاللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ولجنة الاشتراكات ، فمن المستصوب أن تستشار اللجنة الخامسة مسبقا باعتبار أنها هي التي تنظر عادة في تقارير جميع هذه الهيئات التي تشارك في المسائل الادارية ومسائل الميزانية ، بحيث تستطيع أن تقوم في ضوء المهام التي تضطلع بها هذه الهيئات ، بطرح اقتراح بنّاء يرمي الى دمجها أو الى أو الاقتصار على احداها ومن ثم زيادة عدد موظفيها .

ويحتفظ وفدي بحقه في العودة لهذا الموضوع بمجرد أن تقدم اللجنة الخامسة ما تخلص اليه من نتائج بشأن التوصية ٦٨ (الفقرات الفرعية أ و ب و ج والتوصية الفرعية واو) التي تتناول لجنة البرنامج والتنسيق في صورتها المنقحة .



Digitized by UNOG Library

السيد غوميكو غرانير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب بداية عما شعر به وفد بوليفيا ، وكذلك المجتمع الدولي بأسره ، من مشاعر الحزن عندما علم بالآثار المدمرة للزلازل التي أدت الى خسائر فادحة في الارواح والممتلكات في السلفادور . ونحن نقدم تعازينا الى حكومة وشعب هذا البلد .

منذ عام مضى ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٣٧/٤٠ الذي شكل بموجبه فريق الثمانية عشر للعمل على تحسين الكفاءة الادارية لمنظمتنا . ومن الحقائق المؤكدة أن المجتمع الدولي يرى أن هناك مجالا لتحسين الامم المتحدة وأن هناك ضرورة لتحسين كفاءتها الادارية . ولكن يتعين علينا أن نفير الامم المتحدة لاننا نحن ، الدول الاعضاء ، نريد هذا التغيير وليس لاننا ننصاع لارادة بعض الدول الاعضاء التي تود لاسباب خاصة بها استخدام الازمة المالية في تحقيق تغييرات جوهرية في المنظمة تعرّض مستقبل الامم المتحدة برمته للخطر .

وموقف حكومتي واضح في دعمها للنظام المتعدد الاطراف . وقد شهدت بوليفيا في ظل بطل التحرير بوليفار ، انعقاد مؤتمر بناما ، ثم انضممنا الى عصبة الامم ، وعانينا مما أصابها من فشل .

ومنذ عقد الاجتماع الذي اعتمد فيه الميثاق في سان فرانسيسكو اشتركنا في أعمال الامم المتحدة التي نشعر بالامتنان نحوها على اضطلاعها بالمهمة التي انشئت من أجلها ، وهي مهمة سامية تفرض على جميع الدول الاعضاء أن تعمل بدأب من أجل تعزيز كفاءة المنظمة وأدائها لوظائفها .

ويود وفدي كذلك أن يعرب عن امتنانه للامين العام على براعة القيادة التي أظهرها في السنوات الخمس الاخيرة في سعيه لتحسين أعمال المنظمة . وقد ارتضى أن يقدم كثيرا من التضحيات ، بل قام بأعمال بطولية للتغلب على الازمة المالية التي لم تكن الامم المتحدة في أي وقت ما مسؤولة عنها . بل إن موقف بعض الدول الاعضاء هو الذي أدى الى الازمة الحالية كما وضح تماما في اجتماع الجمعية العامة في أيار/مايو الماضي .



Digitized by UNOG Library

وأود أن أشكر فريق الثمانية عشر على التقرير الذي قدمه لنا . فهو وثيقة مثيرة للاهتمام وإن كانت بالطبع وثيقة خلافية . ولن توافق جميع الدول الاعضاء بالقطع على كل ما جاء فيها .

وقد أوضح وفدي ، في الدورة التي عقدتها الجمعية العامة في شهر أيار/مايو الماضي ، أن الاغلبية العظمى للخبراء في فريق الثمانية عشر ينتمون الى نفس البلدان الممثلة في لجنة البرنامج والتنسيق وفي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وعبرنا عن خشيتنا من أن تحدد تلك البلدان المستقبل المالي للامم المتحدة . واذا كنا نصادف اليوم المشاكل فالسبب في ذلك يرجع جزئيا الى أن الهيئات المختصة قد اتبعت تعليمات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لانها كانت تثق في هاتين اللجنتين ثقتنا فيهما ، وينبغي أن نوضح تماما أن بلدانا كثيرة قد اتخذت في تقرير فريق الثمانية عشر مواقف تختلف عن مواقف ممثليها في الهيئتين المختصتين اللتين أشرت اليهما . وهذا أمر هام ، لان أحد الاستنتاجات الرئيسية هو أن ثمة ضرورة لانشاء أداة أو لجنة فرعية جديدة مؤلفة من خبراء يمكنها أن تسعى الى ممارسة صلاحيات معينة ، ووفدي لا يوافق على ذلك ، لان الامم المتحدة عندما تنشئ لجنة للخبراء فان التوصيات التي تصدرها والنظام الذي تعتمد به هذه التوصيات يخلقان أوضاعا حرجة نأسف لها فيما بعد .

والغرض من المشاركة في المناقشة في الجلسات العامة ، فيما يتعلق بالتقرير ذاته ، هو تقديم تقييم سياسي موجز لمضمونه . ونحن نرى أنه ينبغي تحليل المسائل التقنية والتوصيات واحدة اثر الاخرى في اللجنة الخامسة . ومن غير المقبول أن يناقش التقرير كوحدة واحدة وأن تعتمد التوصيات جميعها ككل لا يتجزأ . فبينما تعد بعض التوصيات جيدة ، يعتبر بعضها الآخر غير مقبول لوفدي ، وسنبحثها كلا على حدة في اللجنة الخامسة كما قلت آنفا .

أما فيما يتعلق بهيكل التقرير ، فسأشير الى فصوله الرئيسية . يتعلق الفصل الاول بحالة الاجهزة الحكومية الدولية وأدائها لوظائفها . وليس لوفدي اعتراض على التوصيات من ١ الى ٥ الواردة في الفرع ألف ، لكن يستحيل علينا قبول التوصيتين



Digitized by UNOG Library

٦ و ٧ لانهما يضران بمشاركة الدول الصغيرة التي تفتقر الى الموارد المالية اللازمة للاستخدام الكامل لاجهزة الامم المتحدة ، إلا عن طريق الاليات القائمة .

كما لا يسع وفدي أن يوافق على أي من التوصيات الواردة في الفرعين باء وجيم ، أي على التوصيات من ٨ الى ١٣ . وفي حين أننا نعترف بضرورة التأكيد على التنسيق في اطار المنظومة ، فلا يمكننا أن نوافق ، بحجة تحسين التنسيق ، على الحد من مجالات اختصاص أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها التي تقوم بالفعل بعمل متفان ، بالرغم من تسليمنا بأن ثمة مجالا لتحسين أدائها .

وهنا يود وفدي مرة أخرى أن يوضح أن حكومة بوليفيا تؤيد برنامج الامم المتحدة الانمائي . ونحن نعتقد أنه أهم هيئة بوسعها تنفيذ المهام الانمائية للمنظمة . ولا نرى أن من المستصوب خلط المهام الانمائية بمهام المساعدة الغوثية التي كانت دائما مجالا رئيسيا لعمل الامم المتحدة . فهي ملمح مميز لعمل الامم المتحدة على المستوى العالمي ، ولذا ينبغي مواصلة الاضطلاع بها بشكل مستقل . أما برنامج الامم المتحدة الانمائي فيؤدي مهام مختلفة . ومما يتسم بأهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية أن تصان فعالية برنامج الامم المتحدة الانمائي وطابعه المستقل ، وألا تسند إليه مهام لا تدخل في نطاق اختصاصه ، بالرغم من تسليمنا بأنه يمكن اعتبار بعض جوانب العمل في اعادة التعمير متصلة ببعض مراحل التنمية . غير أننا نعتقد أن التدابير الغوثية المباشرة القصيرة الاجل ينبغي أن تظل مستقلة كلية عن برنامج الامم المتحدة الانمائي .

وفيما يتعلق بهيكل الامانة العامة ، يعتقد وفدي أن الجمعية العامة ينبغي أن تعطي الامين العام صلاحية البت في التغييرات والمواءمات اللازمة . واذا اقتضت الضرورة اجراء تغييرات هيكلية في الامانة العامة ، ينبغي للامين العام أن يقترح على الجمعية العامة التغييرات المحددة . أما فيما يتعلق بطرائق العمل ، فينبغي للجمعية العامة أن تعطي للامين العام صلاحيات كاملة . وينبغي له ، بوصفه المسؤول الاداري الرئيسي للمنظمة ، أن يتمتع بولاية كاملة للبت فيها ولتنفيذها . وينبغي للجمعية العامة أن تعزز مهام الامين العام بوصفه المسؤول الاداري الرئيسي في المنظمة .



Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في هذا الفرع من التقرير ، نود أن نوضح تماما أننا كنا نتمشم أن يقدم لنا فريق الثمانية عشر اقتراحات أكثر تحديدا . فبوجه عام تعد توصياته عامة للغاية وتفتقر الى الوضوح والى حجج مناسبة تعززها .

لقد حاولت الامم المتحدة مرات عدة أن تجري اصلاحات ومواءمات . وتوضح الخبرة أن هذه الاصلاحات الرامية الى ادخال تحسينات قد دمرت في أحيان كثيرة هياكل للعمل وأدت الى توقف أنشطة سابقة ، وذلك على حساب البلدان التي انتفعت من عمل الهيئات التي تم الغاؤها . وأقصد بصفة خاصة الاصلاحات التي تمت منذ عشر سنوات في القطاعات الاجتماعية للامم المتحدة . فاستنادا الى مبادئ التطوير الموحد ، جرى دمج البرنامج الاجتماعي للامم المتحدة بأسره في البرنامج الاقتصادي . وبعد عشر سنوات تلاشت تقريبا التنمية الاجتماعية ، وانخفضت جودة التقارير ، فأصبحت لا تتصدى للمشاكل الاجتماعية تصديا سليما ، ولم تعد الدول الاعضاء خاصة البلدان النامية ، ومنها بلدي ، تتلقى الخدمات التي اعتادت على الحصول عليها والتي نحتاج اليها . وهذه وظيفة ينبغي اعادتها ليس فقط لان الدوائر الاجتماعية للامم المتحدة قد نقلت الى فيينا ، بل أيضا لان البلدان المعنية لم تعد لديها الفرصة للمشاركة أو للتعريف بنظرياتها في التقارير كما كان بوسعها أن تفعل في التقارير السابقة بشأن الحالة الاجتماعية في العالم . وأصبحت الامم المتحدة الآن منبتة الصلة من الناحية العملية بالمشاكل الاجتماعية الكبرى ، لاننا أضعفنا بالاصلاحات التي أجريت منذ عشر سنوات ، ان لم نكن دمرنا ، كل الاعمال التي أنجزت في السنوات الثلاثين التي سبقتها .

ويتمثل جانب هام لهذا التقرير في أنه يوضح ضرورة تعزيز مهام المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والموظفين الذين يعاونوه . لقد نجحنا نحن الدول الاعضاء منذ عدة سنوات في مجال التنمية ، بالنظر الى التفاؤل الذي شعرنا به فيما يتعلق بامكانية اضطلاع الامم المتحدة بالمهام الانمائية ، في أن ننشئ في اطار الامم المتحدة منصبا ثانيا رفيع المستوى - يعد بمثابة منصب المسؤول الاعلى للتنمية . ولم ترق النتائج الى توقعات كثير من الوفود . ولا أعتقد أن القصور يكمن في ارادة أو أداء الموظفين المعنيين ، لكن المدير العام للتنمية لم يتمكن في ظل الحالة الدولية



Digitized by UNOG Library

الراهنة ولازدواج الجهود في مجالات عديدة ، من أن يفي بتوقعاتنا . واذا أجري الآن أي اصلاح ، فينبغي لنا أن نمعن التفكير في امكانية اعادة هذه المهام الى ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت الآن مجردة من المهام التي ينبغي أن تختص بهـــا . وبهذه الطريقة سيكون بوسعنا أن نوفر بنودا من الميزانية وأن يكون لدينا هيكـــل يضطلع الامين العام بعمله في اطاره بمساعدة فريق من وكلاء الامين العام ، دون أي طرف وسيط ، نظرا لان ذلك الترتيب لم يكن فعالا ولم يرق الى توقعات الدول الاعضاء* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد التريكي (الجماهيرية العربيـــة الليبية) .



Digitized by UNOG Library

ويذكر التقرير أيضا بوضوح ضرورة تخفيض الوظائف العليا بنسبة ٢٥ في المائة وتخفيض عدد الموظفين بنسبة ١٥ في المائة . واجراء ذلك التخفيض ضروري من ناحية المبدأ ، ولا يعترض وفد بلادي على هذه التخفيضات المقترحة في الوظائف العليا ، غير أننا نحتاج الى بيان مبرراتها . فليست المسألة مجرد اجراء تخفيض بنسبة مئوية معينة من أجل تخفيض نفقات الميزانية دون مناقشة مبررات وجود هذه الوظائف ، لان الوظائف عندما تنشأ أصلا ينبغي أن يكون لها ما يبررها ، وبالتالي ، ينبغي مراجعة كل وظيفة حتى نرى اذا كان يمكن الغاؤه أم لا . وهنا أود أن أوضح أن الجمعية العامة ينبغي أن تخول الامين العام مسؤولية اقتراح هذا النوع من التخفيض الذي يستهدف انقاص عدد الوظائف العليا بغية تحقيق الوفورات المرجوة .

ويشعر وفدي بشيء من القلق ازاء الفصل الخاص بالتدابير الخاصة بالموظفين ، لان التقرير يختلف مع ما قاله الامين العام في مناسبات مختلفة . فقد قال الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة خلال العام الماضي على سبيل المثال ، إن الموظفين أبدوا ولاء واخلاصا في تقبل التدابير الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على رفاههم . ولكي نحافظ على فعالية الامم المتحدة في السنوات المقبلة ينبغي الحفاظ على أوضاع التوظيف التي تتيح للامم المتحدة اجتذاب موظفين يمثلون أعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة والنزاهة والحفاظ عليهم .

وقد أكد الامين العام كذلك منذ بضعة أيام عندما بدأت فترة ولايته الثانية ، على أنه يقدر في هذه الفترة أهمية التأييد الفعال والاسهام الضروري اللذين قدمهما الموظفون من أجل قيامه بواجباته . وفي رسالته لفريق الثمانية عشر أكد من جديد تقريره لما قام به الموظفون الدوليون في الامانة العامة . غير أن وفدي يلاحظ بعض التحيز في التقرير ضد الموظفين الدوليين . والا فمن العسير أن نفهم لماذا يريدون تخفيض ما يصفونه بأنه "امتيازات" غير أنه في الحقيقة جزء هام من حوافز الموظفين مثل منحة التعليم على سبيل المثال ، وفي حين يرى وفدي ضرورة اجراء تغييرات وتعديلات في السياسات الخاصة بالموظفين ، فاننا نعتقد أن الامين العام هو الذي ينبغي أن يقترح هذه التغييرات ، ولكن لا يجوز أن يحدث أي تخفيض في نظام الحوافز ،



Digitized by UNOG Library

لان هذا التخفيض مدمر للموظفين ولمعنوياتهم . وشغل وظيفة مدنية دولية ليس بالمهمة المغرية ، لان هذا معناه أن الموظف عليه أن يترك وطنه لفترات طويلة ويعيش على مبعدة من أسرته والمحيط الثقافي الخاص به . وفيما يخص منحة التعليم ، فان أبناء الموظف الدولي الذين يعلق عليهم آماله يكونون هم السبب في كثير من الاحيان في قبول منصبه كموظف دولي . وبالتالي لا نعتقد أن من العدل أن يدفع الموظف الدولي ثمن الازمة المالية التي تعاني منها المنظمة . فالموظف الدولي ليس مسؤولا عن الازمة المالية بحال من الاحوال كما أنها ليست مسؤولية الامين العام . ولهذا ينبغي أن نساعد موظفي الخدمة المدنية الدولية ونتوصل الى طريقة لانتهاج سياسة توظيف تتيح للامين العام سلطة الاضطلاع بوظائفه في هذا الصدد .

ومن المهم أن نشير هنا الى جوانب معينة خاصة بمسألة الموظفين . فأحيانا يتعذر على الامين العام أن يصمد للضغوط التي تمارسها دول معينة ولاسيما الدول الكبرى والاعضاء الدائمون في مجلس الامن . وينبغي أن نكون في منتهى الوضوح فيما يتعلق بهذه النقطة ، اذ أن وفدي لا يستطيع أن يتصور أن تصبح بعض مناصب مساعدي الامين العام ملكا لبلدان معينة . ويراوغ تقرير الثمانية عشر في اشارة هذه النقطة ، لكننا ينبغي أن نوضحها . فمن غير المقبول أن يكون لنا على مدى أربعين عاما وكيل للامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة من نفس الدولة العضو . أو أن يحتل نفس البلد منصب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن . ان الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن يحتلون هذا المنصب في مجلس الامن فقط ، وهم ليسوا أعضاء دائمين في الامانة العامة . وينبغي في هذا المستوى من التوظف أن نعتمد قاعدة تنص على التناوب الاجباري بين البلدان في كل مرة يستكمل فيها أحد وكلاء الامين العام مدة ولايته . وبهذه الطريقة نستطيع أن نضفي على الوظائف طابعا أكثر ديمقراطية وعالمية .

وهناك نقطة أخرى ينبغي أن تشار الا وهي استخدام مراكز الاعلام للامم المتحدة ، فقد أدعى البعض بأن الازمة المالية تتعلق الى حد ما بالازمة في صورة الامم المتحدة لدى الدول ، ولكننا ينبغي أن نسأل أنفسنا لمن نرسم هذه الصورة . واذا كنا بسبيلنا



Digitized by UNOG Library

الى قبول التغييرات ، فليس هذا من أجل أن نحسن تلك الصورة في بعض البلدان ، لان صورة الامم المتحدة بالنسبة لبوليفيا بالذات مقبولة وهي تتمتع بتأييد تام في بلادي . ونحن نعتقد أن مراكز الاعلام تقوم بوظيفة هامة ، وينبغي أن توفر لها المرافق المناسبة والموظفون الملائمون . ولا نستطيع أن نقبل بالتالي بقاء بعض مراكز الاعلام في أيدي السلطات الوطنية لبعض الدول الكبرى لان هذا يعرض فعاليتها للخطر . ونجد من المثير للدهشة جدا على سبيل المثال أن مركز الاعلام التابع للامم المتحدة في واشنطن تديره السلطات الوطنية في الولايات المتحدة . وقد أدهشنا أكثر أن نقرأ مقالا في صحيفة "نيويورك تايمز" في عدد ١٦ أيلول/سبتمبر يتحدث عن عمل مركز واشنطن كما لو كان شكلا من أشكال جماعات الضغط التابعة للامم المتحدة . فنحن لا نحتاج الى مركز اعلام في واشنطن يعمل كجماعة ضغط تابعة للامم المتحدة . وينبغي أن يكون النظام المقرر هو أن تكون بعثة كل بلد هي ممثلة الامم المتحدة فيه . ويصح القول نفسه على الاتحاد السوفياتي . فمن غير المقبول أن يكون مدير مكتب الاعلام في موسكو على الدوام مواطنا سوفياتيا . ومن حسن الحظ ان مبدأ العالمية محترم في كل من فرنسا والمملكة المتحدة حيث عين مواطنون من بلدان أخرى كمديرين لهذين المركزين .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مراكز الاعلام ينبغي أن تمثل الطابع العالمي والابعاد العالمية للامم المتحدة . واذا كنا سنسمح بأن تصبح تلك المراكز تابعة لسياسة البلد المضيف فالافضل أن نغلقها . ويكون هذا أفضل من أجل توفير المال بدلا من الابقاء على تدابير غير مثمرة ولا تساعد على تحسين صورة الامم المتحدة . ولم تكن صورة الامم المتحدة في أعين المسؤولين الامريكيين أسوأ منها الآن بعد أن تولى مسؤول أمريكي مركز الاعلام في واشنطن . وفضلا عن ذلك ، كان من المفروض أن يقوم مركز الامم المتحدة في وشنطن بمهمة الربط بين منظمة الدول الامريكية والامم المتحدة . ولكن على مدى السنوات الخمس الماضية لم تتلق الامم المتحدة ولا منظمة الدول الامريكية أية خدمات من مركز الاعلام .

ويرى وفدي أن هذه الموضوعات المحددة ينبغي أن تعرض في اللجنة الخامسة .



Digitized by UNOG Library

ولا يعترض وفدي على شيء فيما يتعلق بالفصل الخامس الخاص بالرصد والتقييم والتفتيش .

وأخير ، فاننا نعتبر أن الفصل السادس هو الفصل الاكثر اثارة للجدل ، وهو من الاهمية بحيث نعتقد أنه ينبغي أن يناقش بالتفصيل في اللجنة الخامسة ثم ينظر فيه مرة أخرى في الجلسة العامة لاننا لا يمكن أن نقر أية تغييرات مقترحة من شأنها أن تفضي ضمنيا الى إحداث تغييرات في الميثاق أو في أي من أحكامه المتعلقة بالعمل الاساسي للجان الرئيسية وخاصة اللجنة الخامسة . وينبغي أن يخضع الفصل السادس لتحليل دقيق للغاية من جانب جميع الدول الاعضاء لكي نضمن ألا تؤثر التغييرات المقترحة على مستقبل المنظمة وألا تعني فقدان سلطة الدول ، أو الانتقاص من المساواة بينها المنصوص عليها في الميثاق .

ويود وفدي أن يحتفظ بحقه في العودة الى الكلام ثانية في بعض بنود هذا التقرير سواء في اللجنة الخامسة أو في الجلسات العامة .



Digitized by UNOG Library

السيد أغويلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أولا أن أعرب باسم وفد فنزويلا ، لحكومة وشعب السلفادور عن تضامننا معهما في هذا الوقت العصيب ، وأن أعبر لهما عن حزننا العميق لتلك الخسارة الفادحة في الأرواح والممتلكات التي ألمّت بتلك الدولة الشقيقة نتيجة للهزة الارضية الاخيرة . ونحن نؤيد بحرارة ما قررته الجمعية العامة من إدراج بند جديد معنون "المساعدة الطارئة للسلفادور" ، فنحن في الواقع من بين مقدمي مشروع القرار الذي يناشد المجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء للمبادرات التي بدأت بالفعل لتخفيف معاناة شعب السلفادور . وقد قدمت فنزويلا من جانبها وستواصل تقديم كل مساعدة ممكنة لهذا الغرض .

أنتقل الآن إلى البند المعروض على الجمعية العامة .

إن تقرير فريق الخبراء الحكوميين الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة - والذي سأشير إليه من الآن فصاعدا وللايجاز على أنه فريق الـ ١٨ - يعد إسهاما قيّما في دراسة موضوع ذي أهمية قصوى بالنسبة للدول الاعضاء في المنظمة . ويتقدم وفد بلادي بالشكر إلى الخبراء الـ ١٨ جميعا وكل على حدة ، على إسهامهم في ذلك التقرير الذي أعد في فترة زمنية قصيرة إذا ما أخذ المرء في الاعتبار اتساع الموضوع قيد البحث ومدى تعقيده . كما نعرب أيضا عن امتناننا لرئيس الفريق السفير فرالسن ممثل النرويج ، على عرضه لهذا التقرير الذي ذكرنا فيه بولاية الفريق وشرح لنا بشكل واضح دقيق الفكر الاساسي وراء الدراسة . وكذلك نطاق التقرير وهيكله ومضمونه .

إن هذه الوثيقة ، إلى جانب المذكرة الموجزة الموضوعية المقدمة من الامين العام والمؤرخة ١ تشرين الاول/اكتوبر ، توفر لنا أساسا جيدا لكي نشرع في العمل الملح لتكييف الآليات والإجراءات الادارية والمالية للامم المتحدة ، لتمكينها من الاضطلاع على نحو كفء بالمهام العديدة التي أوكلها إليها الميثاق .

ونعتقد أنه يتعين علينا أن نستهل تعليقاتنا التمهيدية بشأن هذا البند بتأكيد إيماننا بالامم المتحدة واقتناعنا بأن مقاصد الميثاق وأهدافه لا تزال لها



Digitized by UNOG Library

مكانتها ، وأنه من الضروري تعزيز تلك الاداة التي لا غنى عنها . وفي اعتقادنا أن العمل الجماعي - الذي ينبغي لمنظمتنا بحكم طبيعتها أن تعززه وتشجعه - هو السبيل المثالي لبحث بل وحل مختلف المشاكل العويصة التي تواجه شعوب العالم الذي يزداد ترابطا بصورة مستمرة .

إن فنزويلا ، وهي عضو مؤسس في الامم المتحدة ، تعتقد أن مهمة تحليل ادارة المنظمة وماليتها ، وهو ما قمنا به في الوقت المناسب ، لا يمكن أن تهدف إلا إلى تحسين وتيسير وإضفاء المزيد من المرونة على اضطلاع المنظمة بمهامها ، تلك المهام التي زادت لاسباب لها ما يبررها تماما ، على مر الاعوام الاربعين التي انقضت منذ نشأة المنظمة . وإذا ما أمكن نتيجة لهذه الجهود تحقيق وفورات اقتصادية فإن هذا سيكون أمرا طيبا ، لكن هدف هذا البحث لا يمكن ولا ينبغي أن يكون مقصورا على تخفيض ميزانية المنظمة ، إذا كان هذا التخفيض سيتخذ شكل الانتقاص من كفاءة المنظمة أو الحد من أنشطتها أو إلغاء بعضها ، وهي الانشطة التي لا يمكن سوى للامم المتحدة الاضطلاع بها على النحو الملائم .

لهذا السبب ، وبالرغم مما يشكله تسديد فنزويلا لانصبتها المقررة من عبء ثقيل عليها ، ورغما عن أوجه الانفاق الاخرى التي يتعين عليها أن تتحملها بسبب الحالة المالية الصعبة التي تمر بها بلادي في الوقت الراهن ، فنحن حتى اليوم نسدد كل ما علينا للامم المتحدة ، بل ونقوم قدر إمكاننا بالإسهام بشكل طوعي في العديد من أنشطتها .

ومن الواضح أن أول إجراء - بغض النظر عن القرارات التي يمكن أن نتخذها في نهاية عملنا - يتعين على كل الدول الاعضاء ، ولا سيما أغناها وأقواها ، أن تتخذه هو الوفاء بالتزاماتها الواضحة كما نص عليها الميثاق في هذا الصدد .

وبعد هذا ، أود أن أتقدم ببعض ملاحظات بشأن التوصيات الواردة في تقرير فريق الـ ١٨ ، والملاحظات الهامة التي قدمها الامين العام بشأن هذا التقرير في مذكرته المؤرخة ١ تشرين الاول/اكتوبر ، والتي أشرت إليها آنفا .



Digitized by UNOG Library

وإذ نتكلم بصفة عامة ، فإننا نعتقد أن كثيرا من توصيات فريق الـ ١٨ ملائمة وجاءت في موعدها ، وإن كانت صياغة بعضها ليست دقيقة بدرجة كافية . غير أن بعض التوصيات تتطلب دراسة مفصلة ولا سيما التوصيات المتعلقة بالعاملين في المنظمة وآلية البرمجة والميزنة .

ويجب ألا يؤخذ ما قلته على أن فيه انتقاصا من عمل فريق الخبراء الجدير بالثناء ، والذي يذكر صراحة في مقدمة التقرير "... إن ما فعله ليس إلا بداية لعملية إصلاحية" (A/41/49 ، الفقرة ١٥) وان :

"وما يجب حاليا هو أن تسير هذه العملية قدما على يد هيئات حكومية دولية أخرى وعلى يد الأمين العام للمنظمة" . (A/41/49 ، الفقرة ١٥)

وليست هذه المناقشة العامة هي الفرصة المناسبة لتحليل التوصيات الـ ٧١ كلا على حدة ، وسيحين الوقت فيما بعد في اللجنة الخامسة وفي الجلسات العامة اللاحقة كي نقرر ما نراه في تلك التوصيات ونتائج مداولاتنا بشأنها . ولكننا نستطيع أن نقول منذ الآن إننا نوافق بشكل عام على التوصيات التي ترمي إلى الاستفادة على نحو أفضل من خدمات الأمانة العامة ، وإلى الحد من عدد ومدد المؤتمرات والاجتماعات دون النيل من جوهر عمل المنظمة ، وتطبيق المبدأ القائل بأن تجتمع أجهزة الأمم المتحدة في مقارها الرسمية ، والحد من حجم الوثائق ، والشروع في دراسة شاملة للآلية الحكومية الدولية وأدائها ، وتحسين آلية التنسيق بين الأجهزة المختلفة من خلال التشاور المسبق والتحليل اللازم لآراء كل منها ، وكذلك التوصيات ذات الصلة بتبسيط هيكل الأمانة العامة . ومن الواضح أن هناك قدرا كبيرا من العمل يجب الاضطلاع به في هذه المجالات ، على أن يراعى دائما أن الهدف الرئيسي هو تعزيز المنظمة وتنشيطها وتيسير أدائها لمهامها ، وليس الحد من أنشطة أو خدمات يجب أن توفرها أو تضطلع بها الأمم المتحدة أو وقف مثل هذه الأنشطة والخدمات .

إلا أننا ، كما قلت ، لدينا تحفظات بشأن بعض التدابير المتصلة بالعاملين كما أوصى بها فريق الخبراء ، ولا سيما التدابير المتعلقة بالتخفيض الكبير في عدد



Digitized by UNOG Library

الموظفين - التوصية ١٥ - وعلى وجه التحديد تخفيض نسبة ١٥ في المائة في غضون ثلاث سنوات من إجمالي عدد الوظائف التي تموّل من الميزانية العادية ، والتخفيض الفوري لنسبة ٣٠ في المائة من خدمات المستشارين الخارجيين . فهذه التوصيات لا تستند إلى أسباب أو اعتبارات منطقية ، لكن يبدو أنها نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها المنظمة حاليا ، والتي لا تعد دراستها جزءا من ولاية هذا الفريق ، كما تشير إلى ذلك بحق مقدمة تقريره .

ولدينا تحفظات أيضا بشأن التوصية ٦١ المتعلقة بمجموع استحقاقات الموظفين (الرواتب وشروط الخدمة الاخرى) . ونحن نتفق مع ما ذكره الامين العام في مذكرته المؤرخة ١ تشرين الاول/اكتوبر ، من أن :

"السعي إلى حل المصاعب المالية التي تعاني منها المنظمة على حساب استحقاقات الموظفين أمر يتسم بقصر النظر الشديد وتترتب عليه آثار عكسية بالغة ، وستكون له نتائج ضارة بالنظام الموحد" . (A/41/663 ، الفقرة ٩)



Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لفنزويلا ، من المهم أن تطبق الوسائل والاجراءات التي تجعل من الممكن تعيين الموظفين الاكفاء والاحتفاظ بهم ، مع مراعاة المعيار الخاص بالتوزيع الجغرافي المنصف . ونلاحظ في هذا الخصوص ، بكل أسف أنه في حين توجد في الوقت الحالي بعض الدول الاعضاء التي لها تمثيل مفرط في الموظفين فإن هناك دولا أخرى من بينها فنزويلا لا تمثل تمثيلا كافية .

ومن المسائل الاخرى الهامة والحساسة إجراءات التخطيط والميزنة التي يتناولها الفصل "سادسا" من تقرير الفريق . ويظهر ذلك من أن الفريق لم يتوصل إلى توافق في الآراء ، مما دعاه لأن يقدم ثلاثة حلول ممكنة .

ولم يتيسر لنا بعد تكوين رأي مدروس بشأن هذه المسألة التي لا تتعلق بالجوانب الادارية فحسب ، وإنما تتعلق أيضا بالجوانب السياسية ذات الاهمية البالغة . وعلى ذلك سنقتصر على القول بأنه لا يمكن إبقاء السياسات الخاصة بالبرمجة والميزنة خاضعة لآراء ومصالح قلة محدودة من الدول الاعضاء ، لان هذه مسألة تهم كل الدول . ونأمل أنه سيكون من الممكن ـ بمراعاة هذه الفكرة الاساسية ـ التوصل من خلال التبادل الصريح للآراء إلى حل مقبول للجميع يسمح بالاستخدام الامثل للموارد .

وللامين العام ، وهو أعلى مسؤول إداري في الامم المتحدة بموجب الميثاق ، دور بالغ الاهمية يضطلع به في هذه العملية الخاصة باستخدام الموارد . وتعتبر إعادة انتخاب أميننا العام مؤخرا بالتزكية تصويتا إجماعيا يعترف بما أنجزه من أعمال على مدى السنوات الخمس السابقة . وهو تعبير عن الثقة في قدرته على التغلب على الازمة الراهنة والإسهام في تحقيق الغرض المشترك وهو جعل الامم المتحدة أقوى وأكثر فعالية . ونغتنم هذه الفرصة لنكرر تهانينا له على إعادة انتخابه بالإجماع ولنؤكد له تعاوننا الكامل معه .

وختاما فإننا نضم صوتنا إلى أصوات كل الوفود التي نادت خلال هذه المناقشة بالدراسة المستنيرة والموضوعية للحلول الممكنة لهذه المشاكل ، كما نادت بضرورة التبصر والحكمة ، فليس هناك ما يدعو على الإطلاق لاتخاذ قرارات متعجلة ، على ألا ننسى



Digitized by UNOG Library

بطبيعة الحال الحاجة إلى الموافقة على التدابير التي حظيت بتوافق الآراء ، وتطبيقها بأسرع ما يمكن . لقد كانت الحالة المالية الحرجة للمنظمة هي الدافع إلى هذه العملية الضرورية لمراجعة واستكمال الاجراءات ووسائل العمل ، ونستطيع أن نرى أيضا الآثار الطيبة للانضباط الذي فرضه الرئيس ورؤساء اللجان بتأييد من الجميع . بيد أن هذا الوضع لا ينبغي أن يدفعنا إلى اتخاذ قرارات متعجلة يمكن أن تضعف المنظمة وتجعلها أقل ديمقراطية وتضعف المشاركة الضرورية .

السيد الاتاي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا بدَّ لي من أن أبدأ خطابي بالإعراب باسم اندونيسيا - حكومة وشعبا - عن عميق تعاطفنا مع السلفادور - حكومة وشعبا - لما لحقها من خسائر مفجعة في الأرواح ودمار شامل نتيجة للزلزال الاخير . إن إحساسنا بالتضامن مع الشعب السلفادوري في وقت محنته الحالية قد تم الاعراب عنه صباح اليوم بتأييدنا القلبي للقرار الخاص بتقديم مساعدة طارئة إلى السلفادور .

لقد سعت الامم المتحدة على مدى الاربعين عاما الماضية لتلبية التطلعات الاساسية للبشرية من أجل إحلال سلم دائم وتحقيق العدالة والرخاء للجميع . ولما كانت المنظمة قد نشأت استجابة لامالي عالم مزقته الحرب ، فإنها قامت على أساس توافق الآراء لتحقيق أهدافها ومقاصدها من خلال العمل الجماعي والتعاون المتعدد الاطراف . إلا أنها تتعرض اليوم لأزمة مالية لم يسبق لها مثيل ، لا تهدد بالقضاء على توافق الآراء ذلك وإضعاف قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها بشكل فعال فحسب ، ولكنها يمكن أيضا أن تعرض للخطر وجودها ذاته .

وفي ظل هذه الظروف القاهرة ، أدركت الدورة الاربعون للجمعية العامة الحاجة الملحة لزيادة الثقة في الامم المتحدة وتعزيز الارادة السياسية للدول الاعضاء لإعطائها المزيد من الدعم الفعال والملموس . وقد انطلقت من الإدراك بأن زيادة كفاءتها أمر من شأنه أن يزيد من تحسين قدرة الامم المتحدة على تحقيق مقاصدها وتنفيذ المبادئ الواردة في ميثاقها . ولهذا الغرض ، قررت الجمعية العامة إنشاء



Digitized by UNOG Library

فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة . ومطروح أمامنا الآن تقرير ذلك الفريق وتوصياته . ومن ثم ، فإن وفد بلدي يفهم بكل وضوح أن مداولات الجمعية العامة بشأن هذا التقرير ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من جهدنا المشترك الرامي للتوصل إلى حل شامل للأزمة المالية الراهنة وللإسهام في استعادة السلامة الادارية والمالية طويلة الاجل للمنظمة .

وعند تناول التقرير ذاته . لا بد لي ، بداية ، أن أعرب عن الثناء الجم من وفد بلدي للسفير توم فرالسن رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ولاعضاء الفريق على الطريقة الممتازة التي أدوا بها واجباتهم الملحة كما أناطهم بها قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ . ونحن ندرك إدراكا تاما الصعوبات العديدة التي واجهها الفريق الرفيع المستوى طوال اضطلاعه بعمله والجهود المضنية التي بذلها أعضاؤه من أجل تحقيق هذه النتائج الشاملة والملموسة . وهذه الطائفة الواسعة من المقترحات الواردة في التقرير تقدم أساسا متينا لتحسين الاداء الاداري والمالي للمنظمة ، مما يجعلها قادرة بدورها على أن تعالج بمزيد من الفعالية القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بولايتها الاساسية في حفظ السلم والامن الدوليين . لذلك فإن التعليقات التي سيدلي بها وفد بلدي لا يقصد منها فحسب أن تكون إسهاما متواضعا في هذه الجهود الجماعية ، بل أن تكون أيضا تعبيرا عن تقديرنا المخلص لمنجزات فريق الـ ١٨ .

وفيما يتعلق بالاجهزة الحكومية الدولية وأدائها ، يتفق وفد بلدي تمام الاتفاق مع التحليل الوارد في الفصل "ثانيا" من التقرير ، وهو لا يرى أية صعوبة بشكل عام في قبول توصياته ذات الصلة . ونؤيد بشكل خاص التوصية الداعية إلى تعزيز لجنة المؤتمرات وإعطائها مسؤوليات أوسع نطاقا . بل إننا نود أن تتسع ولاية هذه اللجنة لتشمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية . ولبلوغ هذه الغاية نقترح أن يعزز مركز هذه اللجنة لكي تصبح هيئة فرعية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت واحد كما هو الحال بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق .



Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ، ينبغي إعطاء اللجنة دورا إشرافيا أكبر فيما يتعلق بتنظيم اجتماعات الهيئات المستقلة كمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية ولا سيما في مجال التنسيق . وفيما يتعلق بمسألة تنسيق الانشطة التنفيذية والتمثيل الميداني ، نود فقط أن نذكر بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ قرارا مماثلا في دورته العادية الثانية هذا العام .



Digitized by UNOG Library

وفيما يتصل بالفصل المتعلق "بهيكل الامانة العامة" يرى وفدى مميزات التوصية بخفض عدد الموظفين على جميع المستويات ، لا سيما على المستويات العليا ضمن إطار زمني محدد . ومن ناحية أخرى ، نتفق أيضا مع الامين العام في ملاحظته وثيقة الصلة بالموضوع من أن هناك علاقة حتمية بين التغييرات في الجهاز الحكومي الدولي والتعديلات في حجم الامانة وهيكلها وعملياتها . ولذا فان وفدى يعرب عن تقديره لتصميم الامين العام على المضي قدما وبشعور بنّاء وهادف في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ، ونرى أن من الإنصاف أن نتيح له المرونة اللازمة للتنفيذ الرشيد الذى يجري التخطيط له على نحو ملائم .

ومع ذلك نود أن نتأكد من أن أية تدابير تتخذ لتخفيض عدد الموظفين لن تعيق بأى حال الجهود الرامية إلى تصحيح الاختلالات الحالية في التوزيع الجغرافي . وغني عن البيان أيضا ، أن مثل هذه التخفيضات لا ينبغي أن تنفّذ على حساب قدرة الامانة العامة وإنتاجيتها . وكذا ، يوصي فريق الثمانية عشر بإجراء استعراض لعدد من وحدات الامانة بغرض تبسيطها واحتمال دمجها . ومن المهم ، في هذا الصدد ، أن نعيد إلى الاذهان أن وحدات الامانة في العديد من الحالات أنشأتها هيئات حكومية دولية ، ومؤتمرات عالمية بمقاصد واعتبارات معينة ماثلة في الذهن . ومن ثم ، نحث بقوة أن تؤخذ بعين الاعتبار الكامل تلك المقاصد والاعتبارات الكامنة لدى إجراء مثل هذا الاستعراض .

ومن شأن العديد من التوصيات الواردة في الفصل الرابع تحت عنوان "التدابير المتعلقة بالموظفين" أن تساعد الامين العام على نحو كبير بوصفه الموظف الادارى الرئيسي في ممارسة مسؤولياته في إدارة شؤون الموظفين . لذلك فنحن لا نرى أية صعوبة في الموافقة على جميع تلك التوصيات تقريبا . ومع ذلك فشأننا شأن عدد آخر من الوفود ، نجد من الصعوبة بمكان تأييد التوصية ٦١ بشأن تخفيض استحقاقات الموظفين . ونميل إلى الاتفاق مع الامين العام في أن تحقيق الكفاءة على حساب ظروف الموظفين يمكن أن يكون غير مثمر . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن يُفهم بجلاء أن الموظفين يجب أن يستمروا ممثلين لأعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة والنزاهة .



Digitized by UNOG Library

وكذا درسنا الفصل الخامس بشأن "الرصد والتقييم والتفتيش" ونحن على استعداد لتأييد التوصيات الخمس الهامة الواردة فيه .

أما الفصل السادس بشأن "إجراءات التخطيط والميزنة" فانه في نفس الوقت بالغ الاهمية وبالغ الصعوبة أيضا ، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالاسباب الجذرية للازمة المالية الراهنة . وستؤثر الطريقة التي تعالج بها هذه المسألة تأثيرا كبيرا على الجهود المبذولة لتعزيز الثقة في الامم المتحدة . لكن هذا المجال أيضا من المجالات التي تتطلب دراسة تقنية مستفيضة لتمكيننا من التوصل إلى قرارات سليمة على المستوى السياسي . وفي حين أن العمل الذى قام به الفريق بشأن إجراءات التخطيط والميزنة لم يسفر عن توصيات بإجماع الآراء ، يبدو أنه تحقق تقارب على نطاق واسع بشأن عدد من الجوانب الرئيسية التي نؤيدها تماما ، ومنها على سبيل المثال الحاجة لتحسين الاجهزة الحكومية الدولية التي تعالج المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية واستصواب اشتراك رسمي أبكر للدول الاعضاء في عملية وضع الميزانية البرنامجية ، وأهمية التخطيط المتناسق للبرامج والميزانية البرنامجية .

ومؤدى ذلك أنه اذا بذل المزيد من الجهود ربما استطعنا أن نتوصل إلى توافق للآراء في هذا الموضوع . إلا أنه ينبغي الحذر بشأن استباق تحديد مستوى الموارد . ودون الاستفادة من دراسة تقنية مستفيضة فإن الخلط بين الجهد الحقيقي لزيادة الفعالية والكفاءة ، ومحاولة تخفيض دور الامم المتحدة على نحو اعتباطي ، سيكون واهيا في الحقيقة . وبالتالي نفضّل ان ننتظر نتائج المناقشة التقنية في اللجنة الخامسة قبل الإعلان عن موقف نهائي بشأن هذه القضية . ومهما كانت درجة الصعوبة ، فان الخلاف الذى يحيط بالفصل السادس ينبغي ألا يحول دون التوصل إلى إجراء بتوافق الآراء . ويرى وفدى أن التصميم الجماعي للدول الاعضاء سيفلح في التغلب على الاختلافات القائمة .



Digitized by UNOG Library

ونحن نتفق اتفاقا كاملا مع ما ذكره رئيس فريق الثمانية عشر من أننا بهذا التقرير نكون قد بدأنا فقط عملية إصلاح ، عملية يجب أن تمضي فيها الدول الاعضاء والامين العام على نحو شامل للتصدي لكافة الابعاد والتعقيدات المصاحبة للازمة التي تحيق بمنظمتنا حاليا . لذا ، اسمحوا لي في الختام أن أبرز عبارات الحذر التي أعرب عنها وزير خارجية بلدي في المناقشة العامة حين قال إن الازمة المالية الحالية للامم المتحدة ، وهي ازمة ذات طبيعة سياسية اساسا ، قد وصلت إلى نقطة لن تكفي معها تدابير الكفاءة والترشيد وحدها لتقديم حلول شاملة ودائمة . فلن تحل الازمة المالية الخطيرة إلا حين نفلح في معالجة أسبابها الجذرية . ويجب أن يصحب هذا الجهد التزامات مجددة بالدعم الصريح للامم المتحدة من جانب كافة الدول الاعضاء وفقا لالتزاماتها الواردة في الميثاق .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شعرنا جميعا بعميق الاسى لمعرفتنا بالزلزال الذى عصف بالسلفادور ، وباسم حكومتي وباسم شعب النمسا أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تعاطفنا العميق إزاء الخسائر الفادحة في الارواح ، والاضرار المادية الهائلة الناجمة عن ذلك .

وقد قررت حكومة النمسا هذا الصباح اتخاذ تدابير من شأنها تخفيف محنة شعب السلفادور .

ولدى إنتقالي إلى البند ٣٨ قيد المناقشة ، أود أن أذكر ما يلي : ان الازمة التي تواجهها هذه المنظمة ليست مجرد ازمة مالية وإدارية بل هي ازمة مصداقية وثقة . إنها ازمة سياسية . بيد أن أسباب هذه الازمة السياسية ، التي خلقت بدورها ازمة مالية ، قد حُللت بطرق مختلفة من جانب الدول الاعضاء المختلفة .



Digitized by UNOG Library

والواقع أن هناك ثلاثة اتجاهات فكرية أساسا فيؤكد الاتجاه الاول على أننا نواجه أزمة إدارية وانه لو كانت هذه المنظمة قد اديرت بشكل أفضل لعادت كل الامور الى نصابها . أما الاتجاه الثاني فيعزو أسباب الازمة الى أوجه القصور في هيكل الامم المتحدة بل في منظومة الامم المتحدة ككل . ويتناول الإتجاه الثالث الاختلافات في المفاهيم ، فيرى أن الاختلاف السياسي العميق حول دور الامم المتحدة ونحن نقترب من عام ٢٠٠٠ هو السبب الاساسي للأزمة .

من رأى وفد النمسا ، أن كل إتجاه فكرى من هذه الاتجاهات ينطوى على شيء من الصحة . ونعتقد انه ينبغي النظر الى التفسيرات الثلاثة على انها متكاملة لأن ظاهرة معقدة كالأزمة الحالية التي تمر بها الامم المتحدة لا يمكن أن تفسر تفسيرا كافيا بالاستناد الى سبب واحد .

لقد كان عمل فريق الثمانية عشر محدودا بحكم ولاية الفريق وضيق الوقت المتاح له . ولهذا السبب يود وفد بلادى أن يشيد بتقرير الفريق . فلقد تمكن فريق الثمانية عشر خلال الثمانية أسابيع المتاحة له من أن يتقدم بتوصيات قيّمة مدروسة ، جاءت ملموسة قدر الإمكان كلما تسنى ذلك ، واقترح إجراء مزيد من الدراسات المتعمقة في الميادين التي ارتأى انها ضرورية فيها .

وتقرير فريق الثمانية عشر يزودنا حقا بقاعدة ننطلق منها نحو إصلاح ناجح . واذا ما أردنا الاضطلاع بهذه العملية فينبغي أن نستند إلى هذه القاعدة . وهذا ، في رأينا ، يعني القبول بالمجموعة المتكاملة من التوصيات التي توصل الفريق الى توافق في الآراء بشأنها . وعلى الرغم من أن هناك عددا من التوصيات الكثيرة المقدمة قد تخلق الصعوبات لدى وفود منفردة ، الا أننا لا يمكننا أن نضيع زخما ثمينا عن طريق تفكيك المجموعة المتكاملة من التوصيات لانني أخشى أن يؤدى بنا ذلك الى طريق مسدود . لذلك ، يدعو وفد النمسا الى قبول هذا التقرير بكامله .

ولا ينبغي ان نقلل من شأن دلالة عملية مشتركة كهذه للرأى العام . فانها ستبرهن على اهتمامنا المشترك بزيادة كفاءة منظمتنا وستشهد على سلامة الامم المتحدة



Digitized by UNOG Library

وقدرتها على اتخاذ خطوات جريئة للتغلب على أزمتها . إنها ستشكل في الواقع الخطوة الاولى في طريق التغلب على الأزمة .

وفيما يتعلق بعمليتي التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالميزانية ، دعت النمسا دائما الى انشاء لجنة للبرنامج والميزانية .ولقد بدا ذلك نتيجة منطقية لاعتماد نظام البرمجة والتخطيط وخاصة بعد اعتماد الميزانية البرنامجية الاولى في عام ١٩٧٤ . ولكن هذه المسألة اكتست فجأة بعدا سياسيا . فيبدو أن إنشاء مثل هذه اللجنة بالنسبة لبعض الدول الاعضاء يمثل أسلوبا عمليا ومعقولا يضمن أن تؤخذ بما يجب من الاعتبار آراء الدول المساهمة الرئيسية التي تدفع أكثر من ٨٠ في المائة من ميزانية الامم المتحدة فيما يخص مبلغ الميزانية ومحتواها . وتميل الدول الاعضاء الاخرى الى اعتبار انشاء مثل هذه اللجنة المنفردة خطرا يهدد مبدأ العالمية في هذه المنظمة ، وبصفة خاصة ، محاولة لتغيير أحكام المادتين ١٧ و ١٨ من الميثاق .

ويبدو لنا أن الجهود التي بذلها فريق الثمانية عشر بغية إيجاد حل مقبول يوفق بين هاتين الفكرتين المتضاربتين تحتاج الى تأييدنا ، رغم ان الفريق لم يتمكن من الاتفاق على صيغة واحدة . والحلول التي ورد وصفها في الخيار (أ) ابتداء من الصفحة ٣٩ وفي الخيار (ب) ابتداء من الصفحة ٤٣ ليست بعيدة عن بعضها البعض في مفاهيمها .

وفي هذه المرحلة ، لا نريد أن نخوض في كثير من التفاصيل . فعلى الرغم من اننا نحبذ حلا على غرار ما ورد في الخيار (أ) ، فان وفدي مستعد أن يعد بروح توفيقية صيغة مقبولة لدى كل الدول الاعضاء . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا ان اعادة ايجاد توافق واسع في الآراء فيما يتعلق بمسائل الميزانية والمسائل المالية يجب ان تكون الهدف ذا الاولوية المطلقة بالنسبة لنا جميعا .

ويبدو لنا أن من المفيد جدا ومن المناسب في الوقت الحاضر اجراء الدراسات الاخرى التي أوصى بها الفريق خاصة ما يتعلق منها بالآلية الحكومية الدولية وأوجه



Digitized by UNOG Library

التنسيق في منظومة الامم المتحدة . وسيتعين على الجمعية أن ترشد الهيئات المختصة لاجراء هذه الدراسات وتقديم استنتاجاتها في غضون فترة وجيزة ومعقولة من الزمن . ويجب ان تستمر عملية الاصلاح التي شرع فيها في العام الماضي بمقتضى القرار ٢٣٧/٤٠ الذى تبنته النمسا . وتنضم النمسا بحزم الى عملية الاصلاح هذه والى كل الجهود الرامية الى تعزيز الثقة في منظمتنا ومصداقيتها .

وقبل أن اختتم كلمتي ، اغتنم هذه الفرصة للتقدم بتهاني حكومتي وتهنئتي الشخصية الى الامين العام بمناسبة إعادة انتخابه بالاجماع . ونحن ممتنون له لانه ارشدنا خلال فترة عمله الاولى بحكمة واقتدار . واننا على ثقة من انه سيقودنا خلال السنوات القادمة بنفس العزم والاقتدار . وأود أن أؤكد له على تعاون حكومتي ووفدى تعاونا كاملا .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد اصبح مستقبل البشرية من أهم المواضيع واكثرها حيوية . ولا يمكننا الآن أن نفكر في المستقبل من وجهة نظر أفراد أو مجموعة من الناس او حتى نظام اجتماعي واحد لان المستقبل الحاسم يرتهن بالاهتمام الذى تبديه مجتمعاتنا المختلفة بمصير البشرية وببقاء واستمرار الجنس البشرى .

ترددت على مسامعنا في الايام القليلة الماضية مقترحات عديدة تاخذ في الاعتبار مبادئ التبادل والمساواة والامن المتكافئ للدول وترمي الى التوصل الى نقطة تحول حاسمة في التنمية العالمية وتوجيهها بصورة واضحة نحو التعاون السلمي والانفراج . ولذلك فقد أصاب إعلان السنة الدولية للسلم إذ نص على :

"ان السلم يشكل هدفا عالميا وتعزيز السلم هو الهدف الاساسي للامم المتحدة" (القرار ٣/٤٠ ، المرفق)

وتحقيقا لهذا الهدف الاساسي ، يجب على الامم المتحدة أن تاخذ في الاعتبار كل الصعوبات وأوجه التناقض في عالم اليوم بما في ذلك انقسامه الى نظامين اجتماعيين متعارضين .



Digitized by UNOG Library

بيد أنه يجب أن تؤخذ ايضا في الحسبان وحدته التي تتبدى في اشد العلاقات الدولية تباينا ، سياسية كانت أو دولية أو غير ذلك ، كما يجب النظر بعين الاعتبار الى مشاكله العامة التي تتطلع البشرية جمعاء الى وضع حلول لها . ولذا اصبح من الضروري الان نبذ السياسة القائمة على الاوهام الخطرة المتمثلة في خرافة التفوق العسكري والقوالب النمطية التي عفا عليها الزمن وبات من المتعين ان نفكر انطلاقا من مقولات تواثم الواقع في اواخر القرن العشرين . وعلى ذلك ينبغي للامم المتحدة ان تبذل قصاراها لتكفل اكبر قدر مستطاع من امكانيات التفاوض لتصحيح المسار الخطير لهذا التطور . وقد ترسخ في عقول البشر ان الامم المتحدة انما هي منظمة قادرة على فض المنازعات بين الدول عن طريق المفاوضات في وقت ظلت فيه للقوة العسكرية اليد الطولى . وينص ميثاق منظمتنا على ضرورة ان نعيش معا في سلم وحسن جوار . وعلى ذلك فمنذ النشأة الاولى للمنظمة تضمن ميثاقها الفلسفة التي تقوم عليها سياسة التعايش السلمي والتعاون السلمي .

وتقدر جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية حق التقدير اسهام الامم المتحدة في اقتراح سياسة قوامها السلم والامن والتعاون في المجال الدولي . فلا يكفي اليوم مجرد ابداء الولاء لمبادئ الامم المتحدة ، فهدفنا هو العمل المشترك من اجل اثراء العلاقات الدولية بفكر جديد سعيا وراء أنماط جديدة من التفاهم المتبادل ، الامر الذي يمكن النهوض به الى حد كبير عن طريق التوعية واقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين وفقا للاقتراح الذى تقدمت به البلدان الاشتراكية للنظر فيه اثناء الدورة الحالية للجمعية العامة . ونحن اذ نتقدم بفكرة اقامة نظام شامل للامن الدولي انما نستند الى جميع الاعمال الايجابية التي تم انجازها في ميدان تعزيز السلم والى المثل العليا الواردة في ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بالحاجة الى ان تتوخى الدول العمل الجماعي دعما للسلم الدولي اذ ان اقرار ذلك النظام من شأنه ان يفضي ايضا الى زيادة تعزيز سلطة الامم المتحدة .



Digitized by UNOG Library

وتشيكوسلوفاكيا بوصفها أحد مؤسسي الامم المتحدة تحترم اسهام المنظمة في وضع سياسة السلم والتعاون الدولي . وكما ذكر جوستاف هوزاك ، رئيس تشيكوسلوفاكيا والامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، في الرسالة التي بعث بها الى الجمعية بمناسبة الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، نحن نعتبر المنظمة محفلا فريدا للدبلوماسية متعددة الاطراف واداة لا بديل عنها للنظر في اكبر قدر ممكن من المسائل الملحّة ووضع حلول لها .

ولقد مرت الامم المتحدة بمحن خطيرة وأرغمت على التصدي لهجمات عديدة وجهت في معظم الاحيان الى بقاء المنظمة ذاته ، وذلك في معرض سعيها الى ايجاد حلول لتلك المسائل والتغلب على العدد الكبير من المشكلات الذي انطوت عليه . ولقد برهنت المنظمة بشكل جلي بتعرضها لتلك المحن وتعبيرها عن ارادة الشعوب على صلاحيتها للبقاء والاستمرار . ولكن ينبغي أن نلاحظ في نفس الوقت وأن نؤكد أنها لم تستنفد بعد كل امكانياتها . ولذا يضم الوفد التشيكوسلوفاكي صوته الى البلدان التي تفكر بجدية وعلى نحو بنّاء في مسألة ترشيد أنشطة الامم المتحدة وتعزيز فعاليتها .

وفي الوقت نفسه ، نعارض بصورة قاطعة أي جهود تبذل لممارسة الضغط على الامم المتحدة باللجوء الى شتى الوان المناورات والتعديات السافرة والمستترة على نتاج أنشطتها باستخدام ذرائع مختلفة تحقيقا لتلك المآرب مثل ذلك المبدأ الشهير الذي يقول بأن "الغاية تبرر الوسيلة" ، وفي هذا المقام يجدر بنا ان نضيف ان الهدف من تلك الاعمال التي يعد لها سلفا هو اثارة الازمة المالية للامم المتحدة وارغامها على العمل وفقا لاهواء بعض الناس ومصالحهم الانانية والسعي بكافة السبل الى تعقيد واعاقة عمل ممثلي بعض البلدان المعتمدين لدى الامم المتحدة عن طريق اتخاذ خطوات غير شرعية لالغاء امتيازات وحصانة ممثلي تلك الدول الاعضاء أو المطالبة بغير وجه حق بتخفيض عدد الموظفين التابعين لتلك البلدان .



Digitized by UNOG Library

لقد أيدت تشيكوسلوفاكيا بكل قوة انشاء فريق الخبراء الحكومي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة . وفي رأينا أن فريق الثمانية عشر اضطلع بعمل شاق للغاية وحاول بطريقة تنم عن ادراك تام للمسؤولية اصدار توصيات مناسبة . وقد اجرينا تقييما ايجابيا لانشطته ولنتيجة جهوده . وتعكس معظم التوصيات آراء الامم المتحدة والبلدان الاعضاء التي تنادي بتخفيض عدد اجتماعات هيئات الامم المتحدة وفترات انعقادها والقضاء على الازدواجية والافراط في حجم الوثائق .

ونحن نؤيد تلك التوصيات الرامية الى تعزيز انتاجية الهيكل الحالي للامانة العامة للامم المتحدة وزيادة فعالية تنسيق أعمال عناصرها كل على حدة وكذا التوصيات التي تقترح اجراء تخفيضات ملموسة في عدد موظفي الامانة العامة تشمل ايضا المناصب العليا .

وفي الوقت نفسه لا يسعنا المصادقة على التوصيات التي لم يقتصر الامر على عدم اتفاق أعضاء الفريق عليها بل من شأنها أيضا ان تترتب على تنفيذها عواقب تؤدي الى التمييز ضد مجموعة معينة من البلدان . وأقصد بذلك التوصية بضرورة توظيف ٥٠ في المائة على الاقل من مواطني أية دولة يعملون في الامانة العامة على اساس دائم . فمما لا شك فيه أن تلك التوصيات ستزيد من ضعف تمثيل بعض البلدان وستؤدي الى انتهاكات خطيرة للمبدأ المعلن الخاص بالتوزيع الجغرافي العادل ومن ثم فاننا نؤيد ما سمعناه هنا من مقترحات تدعو الى احالة التوصيات المتعلقة بشؤون الموظفين الى لجنة الخدمة المدنية الدولية لمزيد من الدراسة .

كما يؤسفنا أن نلاحظ أن فريق الثمانية عشر لم يتوصل الى رأي اجماعي بشأن مسألة استخدام الموارد المالية لمنظمتنا على نحو أفضل واكثر فعالية بغية وضع حد للنفقات الزائدة بلا مبرر .

ويؤيد وفد تشيكوسلوفاكيا الرأي القائل بأن الفريق اضطلع بعمل شاق ومعقد لكفالة تعزيز أنشطة الامم المتحدة وترشيدها . ومن ثم فاننا سنؤيده بعد الايضاح



Digitized by UNOG Library

اللازم ومزيد من العمل في اللجنة الخامسة ، معظم التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكومي الرفيع المستوى .

وختاما ، أود أن أؤكد أننا نؤيد تماما رأي الامين العام للامم المتحدة فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها منظمتنا والمشاكل المترتبة على الازمة المالية حيث يقول :

"من الواضح ، على أي حال ، أننا لن نتغلب على الازمة على نحو مرض قبل أن نهتدي الى طرق لكي نعالج أسبابها الجذرية علاجا ناجعا ، وهذه الاسباب ذات طبيعة سياسية في المقام الاول" . (A/46/663 ، الفقرة ١١)



Digitized by UNOG Library

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أضم صوت وفد بلدي الى الاصوات المعبِّرة عن التعاطف مع شعب وحكومة السلفادور للمأساة التي عانوا منها قبل أيام قليلة .

إننا نتقدم بتهانينا للامين العام على إعادة انتخابه بالإجماع لفترة ثانية وبتمنياتنا الطيبة له ان تكون مثمرة ومنتجة . وأؤكد له انه سيلقى تأييدا قويا من بلدي خلال فترة توليه منصبه هذا .

لقد عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى في ظل ضغوط قوية جدا ، تمثلت في وقت محدود وفي ضخامة المعلومات المقدمة له . ويعزي تمكنهم من إعداد وثيقة مفيدة الى تفانيهم والتزامهم بالمهمة التي عهد بها اليهم . ويتعين الثناء على السفير فرالسن بوجه خاص لانه وجه الفريق بفعالية عالية جدا .

وبالنظر الى كل الظروف المحيطة ، نعتقد ان تقرير فريق الثمانية عشر ، الى جانب ملاحظات الامين العام ، يشكل مسودة واقعية ومتوازنة لإعادة الحيوية والمصداقية الى المنظمة . ومن الواضح أن التقرير كان نتاجا للتوفيق بين العديد من الآراء والمصالح المتنافسة والمتعارضة . ولكن من الواضح أيضا ان المبادئ الاساسية والمهمة ، الضرورية لعمل المنظمة بكفاءة ، قد روعيت على نحو مناسب . ان تنفيذ التقرير ككل يبدو لنا أمرا يستحق التأييد ، وان وفد بلدي يضم تأييده الى النداءات العديدة الداعية الى اعتماد التقرير بالإجماع .

ومن المؤسف أن فريق الثمانية عشر لم يتمكن من وضع توصيات متفق عليها بخصوص تخطيط البرنامج والميزنة ، وهو مجال حساس . فلا يمكن النظر في تخطيط البرنامج بمعزل عن توافر الموارد . ولذلك ، فاننا نؤيد المطالبة بأن تعمل لجنة البرنامج والتنسيق في تعاون وثيق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ليتسنى ضمان اتساق البرامج مع الموارد المتاحة .



Digitized by UNOG Library

ان عملية صنع القرارات أثناء إعداد الميزانية غير مرضية ، ولكن يبدو أن الجميع يتفقون على أن مبدأ التوافق في الآراء يجب أن يتبع . إننا نعتقد أن بمقدور الدول الاعضاء التوصل الى آليات مقبولة في هذا المجال ، وهو مجال حيوي جدا لاستقامة حال المنظمة مستقبلا وقدرتها على البقاء .

أما وقد انتخبنا الامين العام لفترة ثانية ، فاننا يجب أن نحرص على ألا نضعف سلطته ، بوصفه الموظف الاداري الاكبر بموجب الميثاق ، عن طريق تقييد مرونته المالية والادارية بلا موجب . إن وفد بلدي لا يعتقد أن التوصيات الواردة في تقرير فريق الثمانية عشر بالغة التقييد . وعلى العكس من ذلك ، نعتقد أن اعتماد التقرير سيوفر للامين العام ولاية قوية وواضحة لإحداث التغييرات التي تحرر المنظمة من الخمول وعدم الكفاءة اللذين تردت فيهما .

من السهل أن نتعنت في الاختيار من بين التوصيات الاحدى والسبعين ، وأن نقول إننا نوافق على هذه ولكننا لا نوافق على تلك . ولكن ، ما من شك في أن فريق الثمانية عشر قام بتمحيص وتدقيق أفكار واقتراحات وخيارات لا تحصى . فهم جميعا خبراء على مستوى عال من الدراية والقدرة ، وملمون إلماما تاما بتفاصيل عمل المنظمة . وحيث أننا وضعنا ثقتنا في تعيينهم ، فانه ينبغي لنا أن نثق بتوصياتهم الجماعية وأن نؤيدها .

ويرى وفد بلدي أن القول بأن المنظمة اكثر أهمية للدول الصغرى من أهميتها للدول الكبرى تمييز مصطنع غير ضروري . وعلى ضوء الوضع المعقد في العالم ، حيث يسود التداخل والترابط والتكافل فيما بين الامم ، وهي ظاهرة من المرجح أن تزداد بدلا من أن تتلاشى في المستقبل ، تعتبر الامم المتحدة مهمة لجميع الدول ، وان جاز أن تكون أوجه أهميتها تختلف من دولة الى أخرى أو من مجموعة دول الى أخرى .

إن الازمة المالية ، التي أدت الى انشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، لا تزال تعيش معنا . فيقال لنا إن التدفقات النقدية الى المنظمة ستتوقف في نهاية هذا الشهر . إن عددا محدودا من الدول الاعضاء فقط هو المسؤول عن



Digitized by UNOG Library

هذا الوضع التعس . ويأمل وفد بلدي مخلصا أن تكون الاصلاحات التي أوصى بها فريق الثمانية عشر كافية لتهدئة مخاوف الدول المترددة ، وأن تشعر أن بوسعها الوفاء بالمستحقات المتأخرة عليها والحفاظ على مساهماتها .

لقد قدم لنا وزير خارجية سنغافورة ، في المناقشة العامة ، حسابات تثير الاهتمام ، اذ قال ان ميزانية الامم المتحدة لا تمثل إلا ٠٠٦, في المائة من مجموع دخل العالم . ومن الواضح إذن أن المشكلة لا تتمثل في العجز عن تحمل أعباء الامم المتحدة ولكنها تتمثل في غياب الارادة السياسية لدعمها . وإذا لم يؤد تنفيذ هذا التقرير الى التزام متجدد بتلك الارادة السياسية ، فان التعددية تمر في مرحلة حالكة حقا . ان الامكانية الضخمة لتوفير الخير ، التي تمثلها الامم المتحدة ، لم تتحقق إلا جزئيا . إلا أن الفحوى الايجابية العامة للبيانات التي أدلى بها في هذا النقاش حتى الآن تعطينا مبررا للامل .

السيد أوراماس أوليفار (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن الاهمية السياسية للمسألة المطروحة أمامنا لا يمكن إنكارها . فقدرة المنظمة على الصعيدين السياسي والمالي قد تتوقف الى حد كبير على نتائج هذه المناقشة .

من المتفق عليه بصورة عامة أننا نواجه اكبر أزمة سياسية واجهتها المنظمة منذ إنشائها . فالضغوط المالية التي تتعرض لها المنظمة لا تستهدف إلا الحصول على إصلاحات سياسية تزيد من امتيازات وسلطة عدد قليل من أعضاء المنظمة على حساب الاغلبية العظمى من الاعضاء .

ما من شك في ان تقرير فريق الثمانية عشر قد قدم لنا نقطة بداية جيدة للتوصل الى حلول معقولة ومناسبة ، تلقى تأييد الغالبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة ، إن لم يكن تأييد جميع الاعضاء .

لقد عمل فريق الثمانية عشر بجد خلال فترة ولايته ، ولكنه للاسف لم يتمكن من التوصل الى حلول بشأن المسائل الحساسة ، مثل إجراءات التخطيط والميزنة . لقد قال وزير خارجية كوبا في كلمته في المناقشة العامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة



Digitized by UNOG Library

ان كوبا ستبذل قصارى جهدها للإسهام في تحسين تدبير شؤون الادارة والميزانية بالمنظمة ، وانها ستؤيد أية مبادرة موجهة بأمانة في ذلك الاتجاه .

وهكذا ، فاننا نشيد اليوم بعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، الذي شكل بموجب القرار ٣٣٧/٤٠ . اننا نرى أن التقرير المقدم الينا يضم سلسلة من التوصيات القيّمة التي ستسهم اذا ما نفذت على نحو سليم في تحسين أداء الامم المتحدة في ميداني الادارة والميزانية ، أو أنها ستضمن لنا ، على الاقل ، أن نحافظ على المستوى الحالي من الكفاءة بتكاليف أقل .



Digitized by UNOG Library

وبرغم أن ولاية الفريق تمثلت في دراسة الوسائل التي تضمن تحسين الفعالية الادارية والمالية للمنظمة في الاجلين المتوسط والطويل ، فان بعض التوصيات قصد بها في الاساس تحقيق وفورات في التكاليف .

ان الفريق لم يكن من ولايته أن يفحص فعالية الامم المتحدة في تحقيق المقاصد والمبادئ التي أقيمت من أجلها ، لأنه من المسلم به أن فعالية المنظمة تعتمد على الارادة السياسية للدول الاعضاء ومدى استعدادها للتقيد بأحكام الميثاق والقرارات الصادرة عن المنظمة .

وتشارك حكومتي تماما الدول الاعضاء الاخرى اهتمامها بالتقليل من تبديد موارد المنظمة ، وتبسيط الهياكل البيروقراطية ، وتجنب ازدواجية الوظائف ، وضمان كفاءة الموظفين وتدريبهم الفني ، وإنشاء أجهزة للبرمجة والميزانية ، ومعالجة جميع المسائل الاخرى المشار اليها في التقرير .

ومع ذلك ، فاننا نرى أنه من المهم الى أبعد حد ألا نخلط بين زيادة الكفاءة وتحقيق الوفورات أن نحاول زيادة الكفاءة وبذلك نحقق وفورات . والكفاءة في رأينا ، تعني تحقيق نتائج أفضل بالموارد المتاحة ، أي تحقيق النتائج الحالية بموارد أقل أو ، في أفضل الحالات ، تحقيق نتائج أفضل بقدر أقل من الموارد البشرية والمالية . واذا كانت هذه المحاولة تعني أن برامج المنظمة سوف تتأثر بشكل سلبي ، فاننا بذلك نضع أقدامنا على طريق مشكوك فيه جدا وخاطئ على الارجح . ولذلك ينبغي أن نسأل أنفسنا ، أولا وقبل كل شيء ، ماذا ننشد من خلال هذه العملية .

أولا ، لقد قادنا التحليل الشامل وبعد ذلك دراسة تفصيلية الى الاعتقاد بأنه يمكن اعتماد كثير من التوصيات دون صعوبات كبيرة ، بينما تتطلب توصيات أخرى مزيدا من الإيضاح ، ثم هناك توصيات أخرى تحتاج الى إعادة صياغة .

ان الفصل سادسا ، الذي يتناول اجراءات التخطيط والميزنة ، يتطلب تحليلا أدق . ويؤيد وفدي بعض الافكار الاساسية التي وردت في بداية الفصل وفي مقدمة التقرير . ومع ذلك ، فنحن نرى أن الاقتراحات المحددة الواردة في الفصل سادسا ينبغي أن تكون موضع مفاوضات متأنية جدا وتفصيلية .



Digitized by UNOG Library

فعلى سبيل المثال ، يعارض وفدي بشدة أي صياغة يمكن أن تفسر على أنها تنتهك مبادئ الميثاق ، ولذلك لا نستطيع أن نوافق على فكرة إدخال طريقة التوافق في الآراء في عملية اتخاذ القرار في ميدان الادارة والميزانية ، اذا كان هذا يعني إعطاء حق نقض فردي أو جماعي بالنسبة لهذا الجانب الهام جدا من أعمال المنظمة .

وفضلا عن ذلك ، لا نرى من الحكمة دمج وظيفتي البرمجة والميزنة لأن ذلك سيؤدي الى تعقيدات تفوق التعقيدات الحالية . ونعتقد انه ينبغي أن نعزز المهام الحالية للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، حتى تستطيع هاتان الهيئتان إنجاز مهامها . ويمكن تحسين عمل لجنة البرنامج والتنسيق على أساس الانظمة القائمة ومن شأن هذا أن يبدد قلق بعض الدول الاعضاء . ولن أدخل في التفاصيل في هذه المرحلة من المناقشة ، فالفرصة متاحة لذلك في الهيئة المتخصصة والملائمة التي تعالج هذه المسائل وهي اللجنة الخامسة . ومع ذلك أود أن أقول إن البديل الثاني الوارد في الفصل سادسا يمكن أن يكون أساسا مفيدا جدا للتوصل الى اتفاق مقبول للجميع . وفيما يتعلق بوفدي ، فبدلا من أن نقحم أنفسنا في عملية صياغة وفي البحث عن حلول شكلية ، ينبغي أن نحاول تحديد الاهداف والمقاصد العامة ، وبعد ذلك سيكون من الاسهل أن نتوصل الى اتفاق بشأن طريقة التنفيذ .

ان وفدي قد درس بتأنٍ مذكرة الامين العام (A/41/633) ، وهي تتضمن تعليقاته العامة المبدئية على تقرير فريق الثمانية عشر . ونعتقد ان تعليقاته مفيدة جدا لأعمالنا في المستقبل ، ولاسيما للنبرة الهادئة المتأنية البناءة لملاحظاته . ولذلك نود تهنئة الامين العام ومعاونيه على إعداد هذه الوثيقة الممتازة .

أخيرا ، أود أن أؤكد إلتزام وفدي بالعمل البناء على أساس من المرونة والواقعية من أجل نجاح المهمة الحالية التي تعد في غاية الاهمية بالنسبة لحياة منظمتنا . واننا على اقتناع أن فرض الحلول لن يؤدي الى شيء ، بل سيؤدي في الحقيقة الى زيادة الخلافات الحالية بالنسبة للموضوع المطروح أمامنا . وينبغي أن نسعى



Digitized by UNOG Library

لإيجاد أرضية مشتركة ، وهو موقف سيرضي الاغلبية الكبرى على أقل تقدير ، ان لم يُرضنا جميعا . ونحن نرى أن هذه هي الطريقة الحكيمة الوحيدة للعمل في الظروف الراهنة .

السيد غياما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد الكونغو أن ينضم الى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازيه الخالصة وتعاطفه مع وفد السلفادور للمأساة التي ألمت بها ونحن نشعر أننا تربطنا بها وشائج عميقة . وفي الوقت الذي تواجه شعوب امريكا الوسطى مشاكل من كل نوع ، نحس بها نحن الافارقة بشكل خاص ، من المؤلم أن نرى الكوارث الطبيعية تزيد من تفاقم هذه المحن . وثقتنا كبيرة في التضامن الدولي وفي قدرة الحكومات والمنظمات والافراد على تعبئة الجهود لمساعدة السلفادور في هذا الوقت العصيب .



Digitized by UNOG Library

لقد دأبت الكونغو دائما ، منذ قبولها في الامم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ ، على تقديم دعمها النشط والصادق الى المنظومة والاجهزة المتعددة الاطراف وعلى التعاون الايجابي والمخلص معها .

وهذا الاستعداد الثابت هو الذي يحدد اليوم أيضا النهج الذي يتناول به وفد الكونغو المسألة التي شاعت تسميتها "أزمة الاداء الاداري والمالي لمنظمة الامم المتحدة" .

وكان التحليل الذي أجرته الجمعية العامة نفسها هذا العام لدى استئناف الدورة الاربعين في نيسان/أبريل الماضي قد سمح فضلا عن ذلك باظهار الطابع السياسي البارز لهذه الازمة . وفي ضوء هذه المؤشرات سنذكر بايجاز آراءنا بشأن تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الوارد في الوثيقة A/41/49 المعروضة علينا الآن لننظر فيها .

ومما يزيدنا وضوحا في التعبير عن موقفنا أن العقيد دنيس ساسو - نغيسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، قد عرض في ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي من فوق هذه المنصة نفسها الفلسفة التي يقوم عليها هذا الموقف .

لقد قال الرئيس ساسو - نغيسو :

"ان منظومة الامم المتحدة أصبحت منذ ٤١ عاما مؤسسة لا غنى عنها ونحن نتمنى لها أن تنجح وتتوطد . وفي عالم تقسمه العداوات المريرة ويفتقر الى التضامن وتعوق فيه المصالح الوطنية الانانية التكافل البديهي بين الجميع ، كيف لا يحدونا أمل كبير في تعزيز الإطار الوحيد والمؤسسات الوحيدة التي يتجاور فيها بشر ينتمون الى جميع الآفاق والاوطان ليسخّروا الخصائص التي ينفردون بها والمميزات التي يتميزون بها لاقامة ثم تعزيز الحوار الضروري بين الامم والثقافات ؟

"نعم ، يجب المحافظة على المنظمة ولذا يساورنا قلق بالغ ازاء أزمة التعددية . ان هذه الازمة التي تمر بها المنظمة والتي كانت موضع تحليل



Digitized by UNOG Library

متعمق من جانب الامين العام في تقريره ومن جانب الفريق الدولي الحكومي للخبراء الثمانية عشر ، لا يمكن في رأينا اعتبارها مجرد أزمة مالية . فهي تتصل بفلسفة العلاقات الدولية لعصرنا وبدرجة المصداقية المعطاة للنظام المتعدد الاطراف الذي أنشئ بصبر وأناة منذ أربعين عاما . ولذا فاننا نقول نعم للاصلاح اذا كان يرمي الى تعزيز هذه الاداة القيّمة (...)

من الواضح أن التحسينات باتت ضرورية ومنشودة لتأمين المزيد من الترشيد وتحسين الفعّالية وتحقيق تواؤم أفضل مع الاهداف النبيلة لميثاق سان فرانسيسكو . لكن التغييرات الضرورية يجب ألا تعني التشكيك في وجود المنظمة ذاته ..." .(A/41/PV.17 ، ص ٦ و ٧)

ويجب في الواقع أن نستخلص من تقرير فريق الثمانية عشر عنصرين حاسمين .

في المقام الاول ، ينبغي الاغتباط لتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن الجزء الاكبر من العمل الذي أنجز في غضون هذا الوقت القصير ، مما يوضح أن الاصلاحات المقترحة في التوصيات اصلاحات كان هناك اجماع على أنها مرجوة ومنشودة . ونحن نرى أن تنفيذها سيشكل خطوة مهمة نحو تحقيق المزيد من الفعّالية في ادارة المنظمة وأدائها .

وثانيا يجب الاعتراف بعدم وجود اتفاق بين الخبراء البارزين بشأن آليات اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل المالية وبالميزانية ، التي هي موضوع الفصل سادسا من تقرير فريق الخبراء . وينجم هذا الاختلاف في رأينا عن متطلبات معينة لبعض الدول من شأنها التشكيك في صلاحيات اللجنة الخامسة والجمعية العامة ، وكذلك صلاحيات جهازيهما الاساسيين ، وهما لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، اللذين يكفلان حتى الآن للدول الاعضاء أن تضطلع بدورها ومسؤوليتها في صياغة قرارات الجمعية العامة وتنفيذها .

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن ثمة أخطارا جسيمة على سلطة وصلاحيات الجمعية العامة والامين العام على السواء ، إذا ما كانت سياسات المنظمة سيحددها هيكل غير



Digitized by UNOG Library

خاضع للمراقبة ولا يراعى داخله سوى رأي أو نفوذ الدول أو مجموعة الدول المسماة "كبار المساهمين" .

إن هذا هو المقصود في نهاية المطاف . فاذا كان الرأي أن نمو أنشطة المنظمة ، الذي تنجم عنه النفقات الضخمة التي نشهدها في الوقت الراهن ، لا يبرره سوى التأثير المتعاظم للدول الصغيرة على أجهزة اتخاذ القرارات والاشراف ، فان الحل الذي يتصوره البعض هو اقامة نوع من حق النقض الاداري والمالي يعزز حق النقض الآخر المعمول به في مجلس الامن .

وفي المقابل ، اذا ما اعتبرنا أن تساوي الدول الاعضاء في السيادة وبالتالي تساوي دورها في تحديد مصالح المجتمع الدولي بأسره أمر بالغ الاهمية وأساسي ، لترتب حتما على ذلك أنه يجب على الامم المتحدة أن تُعنى في المقام الاول لا بالتقليل من مسؤوليات الدول الصغيرة بل بالتطبيق الدقيق لاشد الاجراءات ديمقراطية المنصوص عليها في الاحكام ذات الصلة للجمعية العامة والتي أدى بالتحديد عدم احترامها الى التجاوزات التي نأسف لها جميعا وإلى عدم الفعّالية النسبي للمنظومة .

ويود وفد الكونغو ، في هذه المناقشة ذات الاهمية الحيوية للامم المتحدة ، أن يبدي الجميع استعدادا بناء من شأنه أن يقرب وجهات النظر ، شريطة أن يجري الاعراب عنها بنية حسنة .

ونظرا لانتمائنا الى وفد كان لوقت طويل عضوا في لجنة الميثاق وتأكيد دور الامم المتحدة ، نجد أنفسنا في موقف يسمح لنا بأن نقول كم كنا نود منذ زمن بعيد أن نرى اصلاحات كثيرة قد اعتمدت سواء بتطبيق قرارات المنظمة أو بتنقيح الميثاق نفسه ، في المواضع التي يقتضيها تطور الامور والضرورات التاريخية لعصرنا .

لا يمكن أذن من الناحية المنطقية النظر الى الدول الصغيرة كبلدي على أنها محافظة بأي حال . ان الذي يتصف بالاحرى بالنزعة المحافظة هم الذين يريدون بأي ثمن توسيع نطاق تحكمهم الثقيل الوطأة بالفعل في المنظمة ، بواسطة أجهزة تنشأ خصيصا



Digitized by UNOG Library

لهذا الغرض ، وانكار حق البلدان التي توصف بانها ضعيفة في أن تضطلع بدورها على الوجه الاكمل وبدون عوائق ، وفقا للمهمة التي اختارتها الامم المتحدة لنفسها .

مما ذكرناه يتضح أن الجمعية العامة يجب أن تعالج المشكلة المطروحة من كل جوانبها . ومن ثم يجب أن تعطي اللجنة الخامسة نفسها حرية التصرف الكافية حتى تتيح للجمعية العامة الفرصة لان تتوصل إلى قرار تتخذه بشأن الاهداف التي يتعين بلوغها وسبل تحقيقها . لكننا لا نعتقد بالتاكيد أنه يمكن أن يطلب إلى الجمعية العامة أن تتخلى عن صلاحياتها ، حتى لو كان ذلك لصالح كائن خارق ، فردا كان أو جماعة ، يفترض فيه انه يعرف ، خيرا منها ، إرادة ومصالح المجتمع الدولي في مجموعه . وينبغي لجميع الدول الاعضاء أن تمتثل أولا للقواعد التي تحكمنا جميعا ، وأولها الالتزام بدفع أنصبتها في الميزانية العادية للمنظمة .

وبما أننا لم نكد بعد سنة ١٩٨٦ ، السنة الدولية للسلم ، فلنأمل أن يجري ، باسم السلم والوفاق والتعاون الدولي والمثل العليا للحرية ، إظهار ارادة سياسية قوية في هذه المناسبة لنزيح عن كاهل الامم المتحدة وامينها العام ، الذي أُعيد انتخابه مؤخرا والذي نقدم اليه خالص التهاني ، الانشغال الدائم بالآثار الادارية والمالية العديدة التي يسببها استمرار بعض المشاكل ، بالرغم من القرارات والمقررات التي اتخذها بشأنها مجلس الامن والجمعية العامة .

هذه فيما يبدو لنا طريقة ايجابية أخرى لتناول مسألة الازمة الادارية والمالية لمنظمتنا . ولكننا نفضل ، نظرا للوضع الراهن ، أن نكتفي بهذه الملاحظات .



Digitized by UNOG Library

السيد عابدون (السودان) : يتقدم السودان لحكومة وشعب السلفادور بمواساته الحارة للكارثة التي حلت بهم ونتجت عنها خسائر فادحة في الارواح والممتلكات .

أود في البداية أن أتقدم ، نيابة عن وفد بلادي ، بالشكر لرئيس وأعضاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المكلف باستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة على التقرير المعروض أمام الجمعية العامة والذي نأمل أن يعينها على الشروع في همة في عملية الإصلاح التي أصبحت من الضرورة بحيث لا يمكن تأجيلها .

وندرك أن الفريق أنجز مهمته وسط ظروف صعبة وضغوط متباينة على رأسها عظم المسؤولية الملقاة على عاتق الفريق واتساع دائرة ولايته وقصر المدة المخصصة لمهمة الفريق والازمة المالية الطاحنة التي ، وإن لم تكن ضمن ولاية الفريق ، إلا أنها أثرت كثيرا على المناخ الذي باشر الفريق أعماله فيه ، بالإضافة إلى ضغوط المصالح الوطنية والفردية والبيروقراطية ، واختلاف وجهات النظر حول المسائل الاساسية الواجب الاتفاق عليها لضمان كفاءة ، بل وربما بقاء ، المنظمة .

مما يؤسف له أن الجمعية العامة تنظر إلى تقرير فريق الخبراء في ظل نفس الظروف والضغوط التي واجهت الفريق . ونأمل أن تستطيع الجمعية العامة ، رغم هذه الضغوط المختلفة ، أن ترتفع إلى مستوى التحدي الذي يواجهها وأن تتخذ قرارها في روية حتى يخرج القرار واضحا وحاسما لا لبس فيه ، وألا تكون سرعة اتخاذ القرار وعجلته على حساب فحواه وفاعليته في مخاطبة أوجه القصور التي نحسها جميعا في أداء المنظمة . ونحسب أن الاتفاق العريض الذي يجمع بين كل الوفود ، وهو الرغبة الواضحة في رفع كفاءة المنظمة وفعاليتها وزيادة مقدرتها على استخدام مواردها بما يخدم أهداف ومقاصد الميثاق ، سيعين على تقريب وجهات النظر بغية الخروج برأي موحد وواضح يحوز رضا كل الوفود .

في رأينا أن تناول التقرير يجب أن يتم على مستويين : مستوى المبادىء والموجهات العريضة التي اشتمل عليها ، ومستوى تفاصيل التوصيات المضمنة في فصوله



Digitized by UNOG Library

الخمسة الاولى . فعلى مستوى العموميات فإننا نؤيد التقرير ونرى أن في اعتماده رسالة واضحة من الجمعية العامة عن إدراكها لأوجه القصور ومطالبتها بضرورة الإصلاح في الاتجاهات العريضة التي حددها فريق الخبراء . أما على مستوى تفاصيل التوصيات المضمنة في الفصول الخمسة الاولى من التقرير ، فإننا نعتقد أن التوصيات ، رغم قبولنا لاتجاهاتها العامة ، يكتنفها قدر كبير من الغموض والتضارب وترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا ولا يمكن الفصل بينها أو تنفيذ بعضها دون البعض الاخر . دعني هنا ، سيدي الرئيس ، أقتطف بعضا من الفقرة ٤ من مذكرة الامين العام (الوثيقة A/41/663) لتأكيد ما ذهبنا إليه :

"وفي سبيل تحقيق الوضوح لا بشأن المطلوب عمله فحسب بل أيضا بشأن طريقة وتوقيت إنجازه على أفضل وجه ، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار على نحو دقيق الترابط الهام القائم بين بعض التدابير المقترحة . وعلى سبيل المثال ، توجد صلة مباشرة بين التغييرات الممكنة في الاجهزة الحكومية الدولية وبين التعديلات في حجم جهاز موظفي الامانة العامة وتكوينه وعمله . وبالمثل ، فإن التغييرات في الهيكل والملاك في تلك المجالات القائمة في الامانة العامة التي أوصى فريق الخبراء بإجراء استعراض لمهامها هي تغييرات يمكن إحداثها على أفضل وجه بعد إنجاز عمليات الاستعراض هذه" . (A/41/663 ، فقرة ٤)

نود أن نؤكد التساؤلات التي سقناها ، وساقها الامين العام وهي تساؤلات مشروعة تهدف إلى توضيح رأي الجمعية حتى يتسنى التنفيذ اللازم لما تعتمده . ولذلك ، وعلى الرغم من قبولنا من ناحية عامة للتوصيات المضمنة في الفصول الخمسة الاولى ، نحسب أن إتاحة الفرصة الكافية للتوضيح وإزالة اللبس فيها ، وتحديد كيفية تنفيذها وفق تسلسل واضح أمر له أهميته القصوى ، ونأمل ألا تحول رغبة البعض في إتخاذ قرار سريع بشأنها دون تحقيق ذلك .

أما الفصل السادس الخاص بإجراءات التخطيط والميزنة والذي كان ، وما يزال ،



Digitized by UNOG Library

موضع خلاف داخل فريق الخبراء وفي الجمعية العامة ، فإنه يستحق نظرة متانية وهادئة من الجمعية ، لأهميته القصوى لمستقبل المنظمة ، ولارتباطه الوثيق بأحكام ميثاقها والأسس التي قامت عليها ، والتي تجعلها منظمة منفردة ووعاء لتطلعات البشرية . ولعله من المفيد عند النظر الى الخيارات المتعددة التي اشتمل عليها الفصل السادس أن نتساءل عن الهدف من وراء إعادة النظر في إجراءات التخطيط والميزنة ، فإن كان الهدف هو التوصل إلى إجراء يكفل الاتفاق العام بين الدول الأعضاء حول حجم الميزانية وأولوياتها وأحكام سيطرة ورقابة الدول الأعضاء على الأداء في إطار الميزانية وترشيد استخدام الموارد المالية والبشرية ، فإن وفد بلادي يؤيد ذلك الهدف بلا تحفظ . أما إذا كان الهدف هو تعديل طريقة اتخاذ القرارات فيما يختص بالبرمجة وإعداد وتنفيذ الميزانيات ، فإننا نعتقد أن ذلك سيقود بلا شك إلى طريق مسدود تكون نتيجته الحتمية ازدياد حدة الخلاف بين الدول الأعضاء وتعميق الشكوك ، مما يجعل التوصل إلى حل مرض وفعال لترشيد عملية التخطيط والميزنة أمرا أكثر صعوبة .



Digitized by UNOG Library

اذا اضطررنا للاختيار بين الخيارات المطروحة في الفصل السادس ، فاننا لاشك نفضل الخيار (ب) . غير أن وجود ثلاثة خيارات في مجموعة محدودة مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي يشير بوضوح الى صعوبة الاتفاق في الجمعية العامة على أحد الخيارات الثلاثة ، ولذلك فاننا نقترح دعم الاتجاه المتبلور الآن نحو إيجاد صيغة بديلة تمثل الارضية المشتركة لغالبية الدول الاعضاء .

ان الجمعية العامة تنظر الى تقرير لجنة الثمانية عشر وسط جو مليء بشكوك ومخاوف ، بعضها حقيقي وبعضها الآخر متوهم . ونحسب ان الجمعية العامة لن تستطيع البت في أمر التقرير في موضوعية وحزم إلا بإزالة كل الشكوك والمخاوف أو معظمها على الاقل ، ونحسب كذلك أن مسؤولية توجيه وقيادة مداولات الجمعية العامة نحو القدر اللازم من الموضوعية تقع في المقام الاول على عاتق رئيس الجمعية ، وعلى عاتق كل الدول والمجموعات . ولن يتاتى ذلك إلا بتوسيع دائرة التشاور ، وإلا بوضوح عملية التشاور ، مما يمكّن السيد الرئيس ، ويمكّننا جميعا ، من تلمس الارضية المشتركة التي تقود الى قرار واضح وملزم للجميع .

ختاما ، نتوجه بالتهنئة للسيد خافييز بيريز دي كوييار على انتخابه لولاية ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة ، ولا نضيف جديدا ان قلنا أن التجديد يعني بالضرورة إلقاء مسؤولية كبرى على عاتقه ، مسؤولية قيادة المنظمة خلال هذه الفترة الحرجة ، ونحسب أن أفضل ما يمكن للجمعية العامة تقديمه سندا للأمين العام بعد انتخابه لفترة خمسة أعوام أخرى هي منحه ولاية واضحة ورأيا لا غموض فيه بشأن تقرير فريق الثمانية عشر .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لشعب وحكومة السلفادور عن مشاعر الاسى لما ألمّ بهما ، وعن تضامننا معهما في المأساة التي عصفت بشعب السلفادور الشقيق ، وأن نؤكد لهما اعتزامنا تاييد أي إجراء قد تتخذه المنظمة في المهمة العاجلة المتمثلة في مساعدة ذلك الشعب في هذا الوقت العصيب .



Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لنا جميعا نحن الذين نشعر بأن الأزمة المالية التي تحيق بالأمم المتحدة هي أساسا أزمة سياسية ترمي الى الضغط على المنظمة ، وفرض أنماط وشروط معينة عليها ، نرى من المنطقي أن يستند نظر التقرير أساسا الى معايير سياسية قبل أية تفاصيل تقنية يمكن أن يتضمنها .

ليس هناك أدنى شك في انه في ظل الظروف التي أدت الى إثارة هذه الأزمة ، كان تشكيل الفريق والتقرير الصادر عنه استجابة لغاية سياسية محددة ، نرجو أن تكون قد تحققت فعلا .

ان القيمة الحقيقية لذلك الإسهام ، والتوصيات التي ترمي الى تبسيط هيكل المنظمة وأدائها ، وزيادة فعاليتها الادارية ، يستحقان التقدير والعرفان من وفد بلادي . وبعد دراسة اللجنة الخامسة لهذا التقرير دراسة فنية ، سنكون في وضع يمكننا من تأييد ذلك التقرير ، والإعراب عن شكرنا للمجموعة ورئيسها على الإسهام القيم الذي قدموه .

والآن علينا أن نواجه ما ينبغي القيام به في إطار التقرير وخارج إطاره ، حيث اننا نعتبر ان التقرير ليس سوى نهاية لمرحلة واحدة في إطار عملية الاصلاح التي بدأت بتشكيل الفريق .

ففي المقام الأول ، يتعين علينا أن نحل مشكلة اجراءات البرمجة والميزانية . وسنقوم في اللجنة الخامسة ، في الوقت المناسب ، بطرح آرائنا بشأن هذا الأمر ، بيد أنه من الواضح أن هذه المشكلة مشكلة سياسية خطيرة للغاية ، لأن كيفية قيامنا بحل مشكلة صنع القرارات المتعلقة بالبرامج - أي قرارنا بشأن ما ينبغي أن تقوم به المنظمة ، ومن ثم فان ماهية المنظمة وما ينبغي أن تكونه - ستتوقف الى حد كبير على ما اذا كانت العوامل السياسية التي أدت الى الأزمة ستفضي في نهاية المطاف الى تمكين أولئك المعنيين من فرض شروطهم وتحقيق هدفهم الاساسي .

هناك أيضا خطر ذو طابع خاص يكمن في كيفية تدعيم هيكل المنظمة وتبسيطه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي تنسيق أنشطتها . فالنظرة الساذجة المبسطة للغاية التي قد تتجاهل الاختلافات في النهج والعضوية والتمثيل وتوزيع السلطة السياسية في



Digitized by UNOG Library

شتى الأجهزة المعنية ، الى جانب تعقد المشاكل الاقتصادية في الامم المتحدة واختلال التوازن السياسي الاساسي ، من شانها أن تؤدي الى الإجحاف الضار بالبلدان النامية .

لكن يتعين علينا أيضا أن نعيد تاكيد معايير أخرى اذا ما كنا نريد حقا أن ننفذ الاصلاحات التي تحتاجها المنظمة والتي لا يمثل عمل الفريق والتقرير المقدم منه سوى الخطوة الأولى فقط على طريق هذه الاصلاحات .

ونحن نعتقد ، أولا وقبل كل شيء ، اننا قد أخطانا عندما لم نواجه تحدي الدولة التي تسهم بالقسط الاساسي والمتمثل في تهديدها بتخفيض مقدار ذلك الإسهام ، وكانت نتيجة هذا اننا مازلنا نُخضع استقلالية المنظمة لتمويل غابة ادارية لسنا في حاجة اليها . ونحن على ثقة من أن العمل القادم لآلية الاصلاح سيمكننا من تحقيق الهدف المتمثل في الوصول الى منظمة مستقلة ديمقراطية بصورة متزايدة ، لا يمكن لاحد فيها أن يشهر السلاح المالي للتاثير على قراراتها أو يدعي لنفسه الامتيازات .

مرة أخرى ، نؤكد اننا في حاجة الى منظمة قوية مستقلة أكثر من حاجتنا الى منظمة غنية كبيرة . واكرر انه اذا كان المزيد من الاموال يعني أن تكون منظمتنا أكثر تبعية ، فمن الافضل ألا يكون لديها هذا المزيد . واذا كانت زيادة حجمها تعني أن تصبح أكثر ضعفا وأقل حصانة ، فمن الافضل أن تكون أصغر حجما .

ثانيا ، نود أيضا أن يوضع التقرير موضع التنفيذ فيما يتعلق بإزالة الاقطاعيات الموروثة في المنظمة حتى لا تكون - وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٠ - أية وظيفة من وظائف الادارة العليا بعد ذلك وقفا على دولة من الدول الاعضاء أو على مجموعة من الدول . وبهذه الطريقة فقط نضع مبدأ المساواة الشرعية بين الدول ، وهو ما ضُمّن صراحة - لهذا السبب - في إطار اختصاص الفريق .

ثالثا ، يتعين علينا تحقيق رابطة قوية متناسقة لمنظومة الامم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي وفقا لنص الفصل التاسع من الميثاق ، الذي يخول المنظمة أن تتخذ التوصيات اللازمة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة .

ويكفي أن نذكّر بأن البروتوكول الموقع بين المنظمة وصندوق النقد الدولي في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٤٨ ، ينص بوضوح على أن ينظر الصندوق في إدراج البنود التي



Digitized by UNOG Library

تقترحها الامم المتحدة على جدول اعماله ، بل اكثر من ذلك ، ينص البروتوكول ايضا على أن يلتزم أعضاء صندوق النقد الدولي بتنفيذ قرارات مجلس الامن .

لذلك ، ينبغي الا تقتصر التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير على الهيئات الفرعية للامم المتحدة ، بل ينبغي أن يتسع نطاقها حتى تشمل سلسلة الوكالات المتخصصة بأسرها اذا ما كنا نريد حقا أن نضفي طابع الالتحام على جهودنا وأن نوجهها توجيها سياسيا .



Digitized by UNOG Library

وتبعا لذلك ، فإن ممارسة التنسيق مع الرؤساء التنفيذيين لهذه الوكالات على النحو الذي دعا اليه التقرير تعتبر من الممارسات السياسية التي هي أبعد ما تكون عن النواحي التقنية ، وينبغي تنفيذها لا بمساعدة الامين العام والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي فحسب ، بل وأيضا بمساعدة رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وحتى رئيس مجلس الامن اذا تطلّب الامر . وان حالة جنوب افريقيا وحدها تبرر وتثبت بالتاكيد فائدة وجود كل هؤلاء الاشخاص معا والحاجة الى ذلك التنسيق .

وينبغي لنا أن نتذكر أن هذه منظمة سياسية وأن كل ما نفعله هنا يتسم بالطابع السياسي حتى وان اكتسي بطابع يفترض أنه فني .

هذه باختصار شديد هي تعليقاتنا الرئيسية على التقرير المقدّم الينا . ونرى أن من الامور التي لا غنى عنها أن نعطي وقتا كافيا للجنة الخامسة لكي تدرس التقرير بعناية قبل تقديمه الى الجمعية العامة للموافقة عليه . وهذا أمر تتطلبه روح الجدّية والمسؤولية التي تتسم بها هذه المهمة ، فضلا عن الاحترام الواجب للدول ذات السيادة التي تتكون منها هذه الجمعية العامة والتي أعربت بذلك عن ارادتها .

وينبغي لنا ألاّ ننسى أن ما نسعى اليه ليس مجرد الكفاءة الادارية بل فعالية الامم المتحدة في الاساس . ولكي يتحقق ذلك الغرض ، ينبغي أن تكون الغاية النهائية من الاصلاح الشامل اضفاء الطابع الديمقراطي على السلطة السياسية والاقتصادية في داخل المنظمة وأن توضع هذه السلطة تحت تصرف كل الدول الاعضاء ، فذلك هو الضمان الوحيد لتتحقق في المنظمة المساواة والانصاف والاستقلال ، ومن ثم الفعالية ، وهو ما سعينا اليه عندما بدأنا هذه العملية .

السيد مودهو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت السلفادور ضحية لكارثة مفجعة ، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن التعاطف العميق والمواساة المخلصة لوفد كينيا .



Digitized by UNOG Library

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير العميق الذي يكنّه وفد كينيا لفريق الخبراء الحكومي الدولي للعمل الجيّد الذي أنجزه في هذه الفترة القصيرة .

وقد قدّمت حكومة بلدي تهانيها الحارة للأمين العام بمناسبة اعادة انتخابه بالاجماع . ولا يبقى لي سوى أن أؤكد له التعاون والتأييد المستمرين من وفد كينيا .

لم تواجه التعددية قط من قبل تحدّيا أخطر من التحدي الذي شهدناه في السنوات الأخيرة . والأزمة المالية الحالية التي تواجه الأمم المتحدة والتي ليست إلاّ مظهرا واحدا من هذا التحدّي المتعدد الجوانب ، قد نجمت عن عاملين : التأخير في سداد الاشتراكات واحتجاز بعض الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة . والتأخير في السداد يكون عادة لا إراديا ومؤقتا ، وكثيرا ما تسبّبه اختلافات الدوائر المعنية بالميزانية لدى بعض الدول الأعضاء أو عوامل خارجة عن ارادة بعضها تنجم عن الأحوال الاقتصادية غير المواتية . أما احتجاز الأنصبة فهو عمل متعمد دائما من جانب دولة عضو قادرة على سداد حصصها المقررة ، ولكنها تمتنع عن ذلك عن عمد وعلى نحو يتنافى مع القانون وذلك لأسباب سياسية في العادة .

واذا كان فريق الخبراء قد أنشئ واضطلع بمهمته في ظل حالة مالية تزداد سوءا للأمم المتحدة ، إلاّ أنه لم يطلب منه أو يعهد اليه بمهمة دراسة الأزمة المالية التي تواجه المنظمة حاليا . وربما كان سبب الأزمة من الوضوح بحيث يقتضي اجراء مثل هذه الدراسة . ومن قبيل المفارقة أنه وان كان السبب الذي حفّز الفريق على اجراء هذه الدراسة هو الشاغل السياسي لبعض الدول الأعضاء بالنسبة لآلية التصويت فيما يتعلق بالمسائل المالية ، فإن صلاحيات الفريق استبعدت بدقة وبشكل مناسب في رأينا ، مسألة عملية اتخاذ القرارات داخل المنظمة ، وركزت بدلا من ذلك على الأداء الاداري والمالي للمنظمة .

لذلك ، لم يكن غريبا أن التوصيات التي تقرب من السبعين والتي قدمها الفريق وتوصل الى توافق للآراء على الغالبية العظمى منها تتعلق بالتدابير التي تستهدف تحسين الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة . ومن الصعب تصوُّر أي دولة عضو تعارض



Digitized by UNOG Library

التحسين في هذه المجالات أو في أي مجالات أخرى من عمل المنظمة . وبالتالي ، يأمل وفد بلدي في أن يتم التوصل دون جدل كثير الى اتفاق عام على التوصيات التي تتناول كفاءة منظمتنا وفعاليتها .

ومن المؤسف أن عجز فريق الخبراء عن التمييز بين المسائل السياسية والمسائل الادارية والمالية المحض قد حال بينه وبين التوصل الى توافق في الآراء أو التوصية بالاغلبية على مجال بالغ الاهمية هو اجراءات التخطيط والميزنة . واذا كنّا جميعا على استعداد للموافقة على أن هناك حاجة ملحّة لاشتراك الدول الاعضاء اشتراكا كاملا في عملية التخطيط والميزنة ، إلّا أنه ينبغي ألا يغيب عن ذهن أي منّا أن المسؤولية الاساسية عن إعداد الميزانية وتقديمها الى الجمعية العامة تقع وينبغي أن تظل كذلك على الامين العام . كما أن الجمعية العامة وحدها هي التي تستطيع الموافقة عليها .

وفي الوقت الذي يمكن ويجب أن تيسّر الاجهزة الحكومية المحسّنة التوصل الى اتفاق عام وأن تعززه فيما يتعلق بمستوى الميزانية ومحتواها ، إلّا أن من الواضح ان تقرير ذلك ممارسة سياسية وليس مسألة ادارية أو مالية . ومحاولة النظر الى مسألة مستوى الميزانية ومحتواها من حيث الكفاءة الادارية والمالية تعتبر أمرا مضلّلا لا يفيدنا في شيء . وسيكون من المفيد أن نذكّر في هذه المرحلة بأنه على الرغم من أن التقارير السنوية لمجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة وبيانات بعض الوفود قد أشارت الى وجود بعض القصور ، فإن الفاقد في الموارد أو سوء ادارتها لم يكن أبدا فيما مضى ولا اليوم العلّة الرئيسية للمنظمة .

وعلاوة على ذلك ، فإن الموارد التي توضع تحت تصرّف الامم المتحدة ، لاسيما الموارد المالية ، وان كانت تبدو كبيرة بالارقام المطلقة ، إلّا أنها قليلة عندما تقارن مقدرة الدول الاعضاء على السداد ، لاسيما الدول الاكثر ثراء . لذلك ، فإن المشكلة ليست مشكلة عبء مالي ، أو أن عملية التوصل الى الاتفاق فيما بين الدول الاعضاء بشأن مستوى الميزانية في حد ذاتها تشكّل صعوبة أساسية .



Digitized by UNOG Library

وعلى العكس من ذلك ، فإن المشكلة ، وهي ذات طابع سياسي ، تتعلق بصعوبة الاتفاق على البرامج التي تموّل من ميزانية الامم المتحدة ، أو ما يشار اليه كثيرا بعبارة محتوى الميزانية . وعدم الاتفاق على محتوى الميزانية ، بما في ذلك الاولويات التي تحدد لمختلف البرامج ، وليس عدم الاشتراك في عملية الميزنة ، هو الذي يفسّر صعوبة التوصل الى اتفاق عام ، ناهيك عن توافق في الآراء ، حول مخصصات بعض البنود أو البرامج ، ولا يرجع ذلك الى أي قصور ذاتي في عملية اتخاذ القرارات في اللجنة الخامسة أو في الجمعية العامة .

لهذه الاسباب ، فإن التحديد المسبق لمستوى الميزانية أو ما يسمى بالاضافات لا يمكن في حد ذاته أن يضمن التوصل الى اتفاق عام ، ناهيك عن التوافق في الآراء ، حول مستوى الميزانية نظرا لعدم وجود اتفاق عام أو توافق في الآراء على البرامج في نفس الوقت . وينص الميثاق بوضوح تام على مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالبرامج التي تضطلع بها المنظمة وبعملية اتخاذ القرارات على حد سواء .



Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالبرامج ، يمكن تلخيص هذه تحت فئتين عريضتين على النحو التالي : البرامج المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن من ناحية ، والأنشطة المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى . ولا يمكن المغالاة في العلاقة بين السلم والتنمية . كذلك فإن عملية انهاء الاستعمار ومكافحة الفصل العنصري وحماية حقوق الانسان لمن الأهداف الهامة لهذه المنظمة .

ومع ذلك فإن عملية صنع القرار في الأمم المتحدة ، بوصفها منظمة سياسية تعتمد على المساواة السيادية بين كل أعضائها ، كبارا وصغارا ، يحددها الميثاق الذي ينص على أن يكون لكل عضو صوت واحد . ومن هنا فإن القرارات التي تتخذها المنظمة تجيء بأغلبية بسيطة . ومع ذلك ، واعترافا بأهمية مسائل معيّنة تتطلب أكثر من تأييد أغلبية بسيطة فإن النظام الداخلي للمنظمة ينص بالفعل على توفُّر أغلبية الثلثين فيما يتعلق ببعض المسائل المحددة بما في ذلك التصويت على ميزانية المنظمة . ومجلس الأمن استثناء بارز من هذه القاعدة حيث يتمتع الأعضاء الدائمون فيه بحق النقض .

وفي ظل الظروف الراهنة فإن اجراء مناقشة حول عملية اتخاذ القرار ، في سياق نظر هذا البند ، لن تتجاوز حدود اختصاص ولاية فريق الخبراء فحسب ، بل انها ستكون أيضا مناقضة للميثاق وستلقى معارضة عنيفة . ولا نزال على يقين بأنه ليس من المستصوب ولا من الضروري التدخل في عملية صنع القرار أو اقحام أفكار مضلِّلة ، مثل مسألة استباق تحديد مستوى ميزانية المنظمة ومحتواها بغية النظر في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الأداء الاداري والمالي الفعّال للمنظمة . إن وفدي لعلى يقين بأنه يمكن بل وينبغي استنباط طرق ووسائل فعّالة لضمان اشتراك الدول الأعضاء في عملية الميزنة في إطار الجهاز الحكومي الدولي القائم ، دون الخروج على الميثاق . وفي ضوء ذلك فإننا نتفهم الملاحظات الواردة في الفقرة ٩ من مذكرة الأمين العام (A/41/663) ونعرب عن ترحيبنا بها .



Digitized by UNOG Library

لذا فإن وفدي على استعداد لتبادل الآراء مع الآخرين بشأن هذه المسائل الهامة ، وبشأن التوصيات الايجابية العديدة التي طرحها الفريق في إطار مناقشة تفصيلية لهذا التقرير في اللجنة الخامسة ، والتي نعتزم أن نضطلع بدور نشيط وكامل فيها .

وأخيرا ، أود أن أبدي ملاحظة ، وأن أؤكد الحقيقة القائلة بأن الاصلاح الذي أشارت اليه العديد من الوفود لم يكن بالامكان السعي اليه كهدف في حد ذاته . ولهذا السبب فإن وفدي لن يرحب إلا بالاصلاحات التي ترمي الى تحسين كفاءة أداء المنظمة وتمكينها من تحقيق الأهداف المقررة لها في الميثاق ولن يسعى حثيثا إلاّ من أجلها . واننا سنعارض أية تحركات أو مناورات محسوبة لتقويض سلطة منظمتنا الفالية أو تقويض الميثاق أو المساواة في السيادة التي تتمتع بها كل الدول الأعضاء والتي يستند اليها الميثاق .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥



Digitized by UNOG Library